



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية



الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

دراسة حالة مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: فحص محاسبي

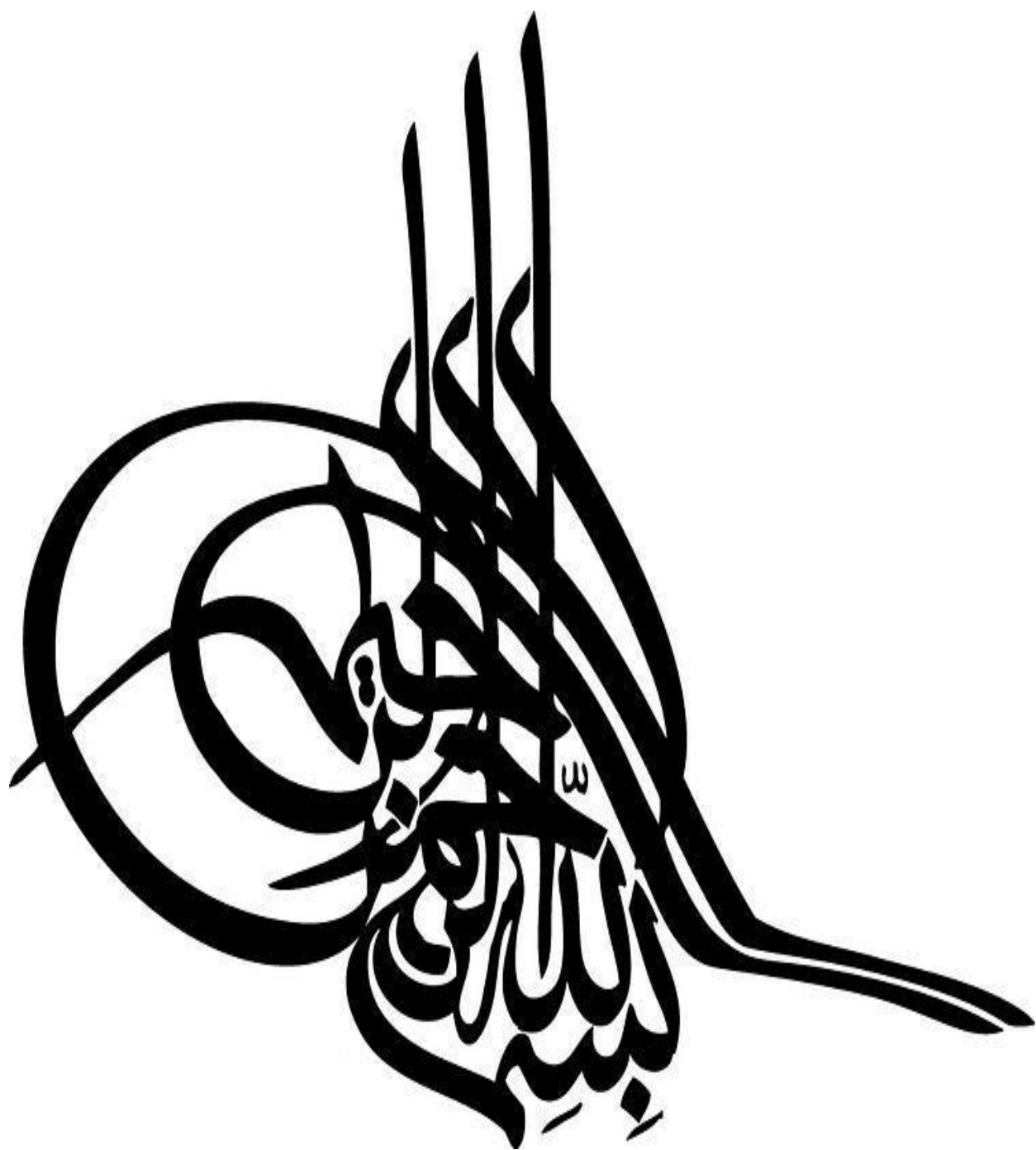
الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:



رقم التسجيل:/2015
تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2014-2015



﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون
إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾.

سورة التوبة الآية: 104

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى من أوصاني بهما ربي برا وإحسانا
إلى المرأة التي تصعب الكلمات و العبارات عن وصفها
إلى من كانت وما زالت تحترق لتنير حياتنا
إلى هبة الرحمن " أمي العزيزة و الغالية " أطال الله في عمرها
إلى أبي العزيز الذي كان سندا لي في هذه الحياة
شفاه الله

إلى النجوم المتألئة التي تنير حياتي

إلى أخواتي الحبيبات: يسمينة، سماح، صبرينة

إلى أخي العزيز والحبيب: عزيز

إلى اقرب الناس إلى قلبي أخي: شوقي

إلى كافة الأهل و الأقارب أخص بالذكر جدتي يمينة

عمتي التي لا تقل درجة عن مقام أمي

إلى أحدى صديقاتي إلى قلبي زينب، خولة، ظريفة.

إلى كل من وسع قلبي ولم تسعه ورقتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

أحلام لشخب

شكر وعرفان

في البداية نشكر الله عز وجل الذي أحانا ووفقتنا في
انجاز هذا العمل فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه .
ثم نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ "الحاج عامر " على
توجيهاته القيمة وإشرافه على هذا العمل .

نتقدم بالشكر :

إلى مؤسسة اتصالات الجزائر بجنشلة على حسن استقبالنا
وإيفائنا بالمعلومات فيما يخص الجانب التطبيقي من هذه

المذكرة إلى كل العاملين بها

نتقدم بشكر خاص للأساتذة المحكمين

للإستبانة الخاصة بالجانب التطبيقي أخص بالذكر الأستاذ

"شنشونة محمد"

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في

إعداد هذه المذكرة.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على نظام المعلومات المحاسبية ومدى مساهمته في تفعيل نظام الرقابة الداخلية حيث تم إجراء دراسة ميدانية بمديرية اتصالات الجزائر _خنشلة_ بواسطة استبانة أعدت لهذا الغرض وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آليا واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفرضيات وإثباتها، وخلصت الدراسة إلى ضرورة وجود نظام رقابي داخلي فعال في المؤسسات يواكب التطورات في ظل نظام المعلومات المحاسبية وبالشكل الذي يسهل من إمكانية تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية والمالية، كما تتطلب الدراسة الاستمرار في إمكانية تحديثها وتطويرها لتحقيق أهدافها من خلال التحكم بالوقت والجهد والتكلفة، وكانت نتيجة التحليل الإحصائي بأن هناك دور معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام المعلومات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية، نظام الرقابة الداخلية، نماذج إحصائية، الأنظمة المعلوماتية والمالية.

Abstract:

The study aims to identify the accounting information system and the extent of his contribution to the activation of the internal control system where the field study was conducted Directorate of Algeria Telecom _khenchela_ by a questionnaire prepared for this purpose was data entry operation and processed automatically and the use of statistical models to test hypotheses and to prove, and the study concluded that there should be an internal control system in effectively in institutions keep pace with developments in the light of the accounting information system and in the form which facilitates the possibility of integration with IT and financial systems, as the study requires to continue the possibility of modernization and development to achieve its goals through the time, effort and cost control, and was the result of statistical analysis that there is a moral role of a statistically significant information system in the activation of the internal control system.

Key words: Accounting information system, internal control system, statistical models , information technology and financial systems.

فهرس

المحتويات

الصفحة	الموضوع
/	شكر وعران
/	الإهداء
/	فهرس المحتويات
/	ملخص الدراسة
أ - د	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية
02	تمهيد:
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام والمعلومات
03	المطلب الأول : ماهية النظام
08	المطلب الثاني: ماهية المعلومات
13	المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية
13	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها ومستخدامها
17	المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية و أنواعها
18	المطلب الثالث: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية
21	المبحث الثالث: مبادئ ومقومات وتصميم نظام المعلومات المحاسبية وأثر استخدام الحاسوب على مقوماته
21	المطلب الأول: مبادئ و مقومات نظام المعلومات المحاسبية
23	المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبية
25	المطلب الثالث: أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية
27	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية
29	تمهيد:
30	المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية
30	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية

31	المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية
33	المطلب الثالث: أهمية و أهداف نظام الرقابة الداخلية
35	المطلب الرابع: مكونات نظام الرقابة الداخلية
37	المبحث الثاني: مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وأساليب و خطوات تقييمه
37	المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية
39	المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية
42	المطلب الثالث: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية
45	المطلب الرابع: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية
46	المبحث الثالث: دور جودة المعلومات المحاسبية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية
46	المطلب الأول: ضمان جودة عنصر المدخلات
49	المطلب الثاني: ضمان جودة عنصر معالجة المدخلات
51	المطلب الثالث: ضمان جودة عنصر المخرجات
53	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية اتصالات الجزائر - خنشلة -
55	تمهيد:
56	المبحث الأول: التعريف بمديرية اتصالات الجزائر_خنشلة_
56	المطلب الأول: تقديم مديرية اتصالات الجزائر
57	المطلب الثاني: إستراتيجية مديرية اتصالات الجزائر بخنشلة وأهدافها
58	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر -خنشلة- وشرح مصالحه
62	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.
62	المطلب الأول: نموذج ومنهج الدراسة والأساليب الإحصائية
64	المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وخصائصه.
66	المطلب الثالث: أداة الدراسة وصدقها وثباتها

68	المبحث الثالث: عرض وتفسير النتائج.
68	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
75	المطلب الثاني: تفسير النتائج
77	خلاصة الفصل
79	الخاتمة
82	قائمة المراجع
87	قائمة الأشكال
89	قائمة الجداول
/	الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	أنواع النظم	(01-01)
09	مراحل البيانات لتصبح معلومات	(02-01)
12	قيمة المعلومة في فائدتها	(03-01)
20	وظائف نظام المعلومات المحاسبية	(04-01)
41	إجراءات الرقابة الداخلية	(01-02)
44	رموز وأشكال تستعمل في خرائط التدفق	(02-02)
58	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر - خنشة-	(01-03)
63	نموذج الدراسة	(02-03)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	وصف الخصائص للمجتمع المدروس	(01-03)
67	سلم ليكارت الخماسي.	(02-03)
67	معاملات أداة البحث	(03-03)
68	المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الخماسي	(04-03)
68	إجابات الأفراد اتجاه نظام المعلومات المحاسبية	(05-03)
70	إجابات الأفراد تجاه نظام الرقابة الداخلية	(06-03)
71	إجابات الأفراد اتجاه متغيرات الدراسة	(07-03)
72	علاقة الارتباط بين بين الأجهزة المستخدمة ونظام الرقابة الداخلية	(08-03)
72	علاقة الارتباط بين كفاءة العاملين ونظام الرقابة الداخلية	(09-03)
73	علاقة الارتباط بين ملاءمة المعلومات ونظام الرقابة الداخلية	(10-03)
73	علاقة الارتباط بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية	(11-03)
74	مصفوفة الارتباط (ارتباط بيرسون)	(12-03)

مقدمة

مقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث أنه هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراتهم، ويقوم هذا النظام على مجموعة من الدعائم والمقومات والسياسات والإجراءات التي تضعها المؤسسة بقصد حماية أصولها، وضمان صحة المعلومات والتقارير المحاسبية ومن ناحية أخرى أدى التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية حيث يخلق هذا التطور إمكانية سرقة المعلومات المحاسبية أو تغييرها مما يتطلب ضرورة وجود نظام قوي، وذلك لضمان الحصول على معلومة تتصف بالملائمة والوضوح والصحة والدقة والشمولية والقبول في طريقة العرض ووسيلة التوصيل، وتعد إجراءات الرقابة أكثر أهمية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية عن تلك المتبعة في نظم المعلومات المحاسبية اليدوية ويعود ذلك إلى المعالجة بقدر كبير للبيانات المحاسبية باستخدام الكمبيوتر والتي تفوق تلك التي تعالج يدويا مما ينتج عنه زيادة احتمال ارتكاب أخطاء، وذلك من خلال سهولة التلاعب في المعلومات المحاسبية، حيث يمكن لأي فرد ذو خبرة أو مهارة معينة في مجال تكنولوجيا المعلومات الدخول إلى نظام معلومات المؤسسة والاستفادة منه على حسابها، كما يمكن أن يحدث العديد من الأضرار في هذا النظام عن طريق تحريف أو محو بعض المعلومات مما يؤكد ضرورة تطوير أدوات وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية في المؤسسة بغرض حماية المعلومات المحاسبية وتحقيق الأمن لهذا النظام.

الإشكالية:

لإعطاء صورة واضحة عن الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟

الأسئلة الفرعية:

ولمناقشة هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي نظم المعلومات المحاسبية ومما تتكون؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على مقومات هيكل الرقابة الداخلية الفعال؟
- ما هو مفهوم نظام الرقابة الداخلية؟
- ما العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية و نظام الرقابة الداخلية؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات ننطلق من الفرضيات التالية:

- يعد نظام المعلومات المحاسبية الدعامية الأساسية في توفير المعلومات اللازمة للمؤسسة
- تؤثر تكنولوجيا المعلومات على كل جزء من هيكل الرقابة الداخلية والذي بدوره يؤثر في تحقيق أهدافها
- نظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية لحماية أصول المؤسسة واختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية
- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة فرضيات

أهمية الموضوع:

إن موضوع نظام الرقابة الداخلية يرتبط استعماله بمواجهة المؤسسة عدة مشاكل أعاققت نموها الطبيعي والاستمرار في نشاطها فأرجع المختصين هذه المشاكل إلى ضعف الأنظمة المعلوماتية محاولة إبراز أهميتها باعتبارها كأداة إدارية ورقابية لا يمكن الاستغناء عنها ومدى مساهمتها في تقييم نظام الرقابة الداخلية في حالة ما إذا تم استغلالها استغلال جيد من طرف المؤسسات، وتوضيح كيفية سيرها وكذا ما مدى أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

أهداف الدراسة:

من خلال دراسة هذا الموضوع فإن الباحث يهدف إلى ما يلي:

- إظهار مدى فعالية المعلومات المحاسبية في الدعم الجيد لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- تحقيق الأداء الرقابي الأمثل وذلك من خلال جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة تشخيص الواقع العملي لنظام الرقابة الداخلية ودور نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية.

صعوبات الدراسة

الصعوبة الوحيدة التي واجهت الباحث في هذه الدراسة هي عدم قبول المؤسسات بإجراء التريص لديها وذلك بحجة سرية المعلومات.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود دوافع ومبررات اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حالياً.
- مدى أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات.
- محاولة تقديم فائدة عملية ومرجع علمي، يستفيد منه ذوي الاختصاص.

المنهج المتبع:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة، منها الإطار النظري للنظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية. أما التحليل فقد استخدم في الجانب التطبيقي للدراسة.
- الدراسات السابقة:
- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية) رسالة ماجستير، جامعة سكيكدة، 2007/2006
- هدفت الدراسة إلى إظهار وإبراز دور المراجعة الخارجية في المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها أداة فعالة ومدى إسهامها في خلق التوازن داخل المؤسسة الاقتصادية.
- عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة (دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية "الدورة مبيعات - مقبوضات"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- هدفت الدراسة إلى إبراز إطار ظهور مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وإبراز الأسس النظرية التطبيقية والقانونية بالإضافة إلى التطرق إلى العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي المالي والأنظمة الوظيفية الأخرى، كما هدفت إلى محاولة لعرض مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبية ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير نظام المعلومات المحاسبي المالي، والتطرق إلى دور وأهمية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبي المالي، وأثر ذلك على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية
- تافرونت عادل، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة ورقلة)، رسالة الماجستير، جامعة ورقلة، 2014.
- هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها وتشخيص الواقع العملي لها داخل البنك، كما هدفت إلى إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في تقييم أداء نظام الرقابة في حالة ما إذا تم استغلالها من طرف المؤسسة.
- سارة بن عثمان، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود، رسالة الماجستير، جامعة ورقلة، 2013
- هدفت الدراسة إلى إظهار فعالية كل من المراجعة الداخلية في الدعم الجيد لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وإعطاء الصورة الحقيقية والدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقديم الإرشادات لمتخذي القرارات، محاولة من الباحث إظهار دورها في المؤسسات الاقتصادية باعتبارها أداة فعالة.

هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول تسبقهم المقدمة، وكان التقسيم كما يلي:

الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل إلى الإطار العلمي لنظم المعلومات المحاسبية وكانت البداية بالتطرق إلى المفاهيم العامة عن النظام والمعلومات وخصائص المعلومات ودورها وقيمتها وبعدها تطرقنا إلى نظم المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على المعلومات المحاسبية وخصائصها ومستخدميها، وبعدها التعرف على نظام المعلومات المحاسبية ككل وأنواعه ووظائفه ومكوناته ثم قمنا في الأخير من هذا الفصل إلى إبراز مبادئه ومقوماته وتصميمه وأثر استخدام الحاسوب على مقوماته.

الفصل الثاني:

تطرقنا في هذه الدراسة في الفصل الثالث إلى نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بنظام المعلومات المحاسبية حيث قسم إلى ثلاثة مباحث حيث كان الأول الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية من حيث نبذة تاريخية عنه والمفهوم والخصائص والأهداف والمكونات الأساسية والعوامل، ثم إلى مقومات الرقابة الداخلية، إجراءات، وأساليب وخطوات تقييمه وحاولنا من خلال هذا الفصل إظهار العلاقة بين الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية

الفصل الثالث:

وفي هذا الفصل كانت الدراسة الميدانية وكان المبحث الأول يتناول تقديم عن المؤسسة محل الدراسة وثانياً كان حول منهجية الدراسة الميدانية أما المبحث الأخير فقد كان عن عرض النتائج وتفسير ما توصلنا إليه من هذه النتائج وأخيراً توصلنا إلى خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات وقمنا بوضع أفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لنظام

المعلومات المحاسبية

تمهيد

لقد أصبح اليوم العالم يعتمد على المعلومات، بالنظر إلى اتساع دائرة المعرفة والبحث في العصر وهذا ما أدى إلى ظهور ما يعرف بثروة المعلومات، وقد أدت هذه الزيادة الهائلة في كمية المعلومات إلى ضرورة خلق نظم متكاملة لهذه المعلومات المستخدمة ، حيث تستخدم فيها أساليب جديدة قادرة على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة بحيث نستطيع تخزين ومعالجة واسترجاع الحجم الهائل من البيانات، ودراستها لنظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لمتخذي القرار في المؤسسات المختلفة حيث يمكن هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والمالية والمستقبلية لمؤسساتهم.

وسنحاول في هذا الفصل تحديد المفاهيم الخاصة بكل من النظام والمعلومات وبالتحديد نظم المعلومات المحاسبية من خلال ثلاثة مباحث أساسية كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن النظام والمعلومات

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: مبادئ ومقومات وتصميم نظام وتصميم المعلومات المحاسبية وأثر استخدام الحاسوب عليها

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النظام والمعلومات

تقوم نظم المعلومات على مصطلحين أساسيين و ضروريين الأول النظم والذي لم يكن تلقيها بنظم المعلومات أمرا عشوائيا بل تأكيدا صحيحا لقيامها على فكرة النظم أو النظرية العامة للنظم والثاني المعلومات والتي تعد القاعدة الأساسية للأبحاث العلمية المختلفة ولاتخاذ القرارات السليمة ، فلكي نستطيع فهم نظام المعلومات يجب في البداية أن نكون على دراية وإلمام بالمفاهيم للنظام والمعلومات

المطلب الأول: ماهية النظام

من خلال هذا المطلب سنتمكن من معرفة النظام وخصائصه بالإضافة إلى أنواعه وعناصره

الفرع الأول: مفهوم النظام وخصائصه

1 - مفهوم النظام: عرف النظام بمجموعة من التعاريف أهمها:

بأنه "وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف"¹ وأنه "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد ، ، التجهيزات، الآلات ، الأموال ، السجلات....الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة"² وعرفه Buckley من خلال نظرية النظم العامة بأنه "هو الكل المكون من أجزاء مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، أما المنهجية هي التي يمكن من خلالها معرفة الترابط بين الأنظمة البسيطة والأنظمة المعقدة والعلاقات المترابطة بينهما وبين النظام وأجزائه المختلفة، هذه المنهجية تعني نظرية النظم العامة"³. وهو "مجموعة من العناصر المتفاعلة معا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة"⁴. وأنه "مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة ، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من اجل تحقيق أهداف النظام"⁵.

من التعريفات السابقة نستخلص التعريف التالي للنظام:

النظام هو مجموعة العناصر المتكاملة والمتجانسة لتحقيق هدف معين وذلك من خلال تفاعلها مع بعضها البعض وكذلك ترابطها مع المحيط في إطار حدود معينة لا يمكن تجاوزها.

¹ ستيفن أ. موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص21.

² أحمد حسين أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص13.

³ عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص71.

⁴ أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص25.

⁵ كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص4.

2- خصائص النظام

يتصف النظام بمجموعة من الخصائص يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

2 1- الأهداف:¹ يرتبط وجود أي نظام بوجود هدف معين أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها من وجوده فهذه الأهداف هي المبرر الأساسي لاستمرار وجوده ، كما أنها من أهم العوامل المحددة لكيفية تنسيق وتشغيل الموارد المتاحة للنظام، فأهداف النظام التي تحدد طريقة عمله وكيفية تنظيم وإدارة واستخدام الموارد المتاحة له والتنسيق فيما بينهما بما يضمن تحقيق هذه الأهداف.

2-2- التكامل:² يتكون النظام من مجموعة العناصر أو الأجزاء أو الأنظمة الفرعية التي ترتبط بعلاقات تتفاعل فيما بينها ، وتتصف هذه العلاقات بالتكامل والاتساق ، بمعنى أن نشاط أي نظام فرعي مكمل لأنشطة الأنظمة الفرعية الأخرى فمخرجات نظام فرعي معين هي مدخلات لنظام فرعي آخر ، أو قد تشكل مع مخرجات نظام فرعي آخر مدخلات جديدة لنظام فرعي آخر، وفي جميع الظروف تتكامل عمليات هذه العناصر أو الأنظمة بحيث تكون بشكل متكامل داخل النظام.

2 3- مستويات النظام:³ يحتوي كل نظام على عدد من النظم الفرعية مجموعها يمثل النظام الكلي العام ولأغراض الدراسة و التحليل يفضل أن يحدد النظام العام ثم تعدد النظم الفرعية بداخله ومخرجات كل نظام فرعي تكون مدخلات لنظام فرعي آخر ، كما أن انتقال مخرجات أي نظام فرعي لتصبح مدخلات لنظام فرعي آخر يتم عبر حدود كل نظام فرعي.

2 4- الشمولية:⁴ وهي العلاقة بين الوحدة الجزء والكل وهذا يعني أن مكونات النظام من المصادر البشرية والمادية أكبر من مزيج تلك العناصر لأي جزء ، ولكون النظام يتميز بالانفتاح ، أي التفاعل المستمر مع البيئة الخارجية فيؤثر فيها و يتأثر بها ، فإنه يتلقى مدخلات من تلك البيئة ، كما أنها تعتبر المستخدم الرئيسي لمخرجاته كما أن البيئة هي إحدى محددات النظام حيث تفرض القيود على نشاطه وبذلك تؤدي إلى زعزعة التوازن الذي يفترض أن يتوفر في النظام ، فاستمرار التغيير في سلوك أفراد ومجموعات المجتمع ، والقوانين والتشريعات، والضغوط الاجتماعية والضغوط السياسية الاقتصادية تعتبر محددات للبيئة الرئيسية.

2 5- حدود النظام:⁵ للنظم حدود وهمية أو افتراضية أو تنظيمية ولكنها غير مادية في معظم الأحيان تفصل النظام عن البيئة الخارجية له، إن كل نظام بما في ذلك نظام المعلومات يعمل ضمن إطار تنظيمي معين ، وإن تحديد حدود النظام يساعدنا في تحديد الصورة الكلية للنظام وعزله عن الأنظمة الأخرى إلى سهولة دراسته وتحليله.

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص13

² عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص78

³ عبد اللاه إبراهيم الفقي، نظم المعلومات المحاسبية ودعم اتخاذ القرار، دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن، 2012، ص195

⁴ محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص88

⁵ عبد اللاه إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ص196

2 6 - الرقابة:¹ من الخصائص الأساسية للنظام بصفة عامة و للنظام في مجال الأعمال بصفة خاصة ضرورة وجود مجموعة من القواعد و الإجراءات المعينة للتحكم في سير العمل في النظم الفرعية بما يضمن أن تعمل كلها نحو تحقيق الأهداف العامة للنظام الأساسي.

الفرع الثاني : أنواع النظم

تتقسم الأنظمة إلى عدة أنواع هي

- 1 - النظام المغلق:**² يقصد به ذلك النظام الذي ينفصل تماما عن بيئته الخارجية و بالتالي لا توجد أي حدود مشتركة بينهما بمعنى انه لا يحتوي على أي مدخلات ومخرجات و هذه النظم لا يمكن تنظيمها أو التحكم فيها، بل أن النظام هو الذي يتحكم و يعدل في عملياته أوتوماتيكيا نتيجة البيانات الناتجة عن النظام.
 - 2 -النظام المفتوح:** " هو النظام الأكثر شيوعا وهو النظام يتفاعل مع التغيرات الخارجية بحيث انه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة، و ينظر إليه من زاوية حركيته وديناميكته"³ "من خصائصه انه يتفاعل مع البيئة توجد فيه تغذية راجعة ويعيد تنظيم مكوناته بحسب الظروف البيئية ويميل إلى المحافظة على استقراره وتوازنه.
 - 3 -النظام الشبه مغلق:** تكون مدخلات هذه النظم من البيئة الخارجية محددة ومعروفة مسبقا وذلك لوجود عملية سيطرة ورقابة على المدخلات فتكون مخرجاتها معروفة لذلك تكون هذه النظم أكثر استقرارا وتعيش حالة توازن، حتى إذا وجهت عملية الاضطراب تستطيع الوصول إلى حالة توازن أسرع من النظم المفتوحة"⁴
 - 4 -نظام التحكم للتغذية العكسية:**⁵ يعتبر النظام واحد من مجموعة معظم التغذية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له ، ويمكن تصمم النظام حيث تتحقق هذه التغذية العكسية للمساهمة في تحقيق أهداف النظام.
- أنواع النظم موضحة في الشكل التالي:

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص19

² محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص103

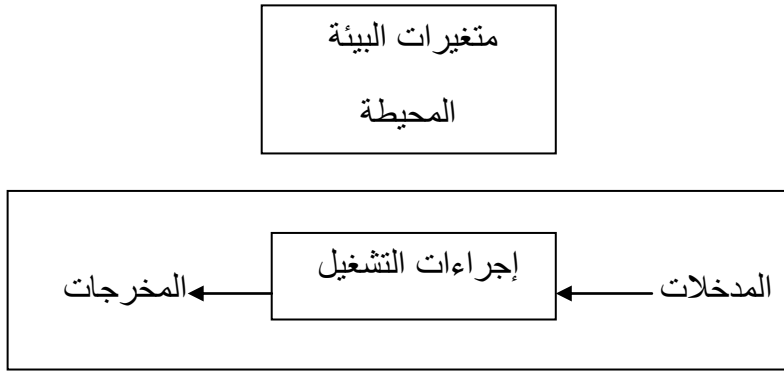
³ سيد محمد جاب الله، نظم المعلومات الادارية، مصر، 2013، ص12

⁴ عبد اللاه ابراهيم الفقي، مرجع سابق، ص199

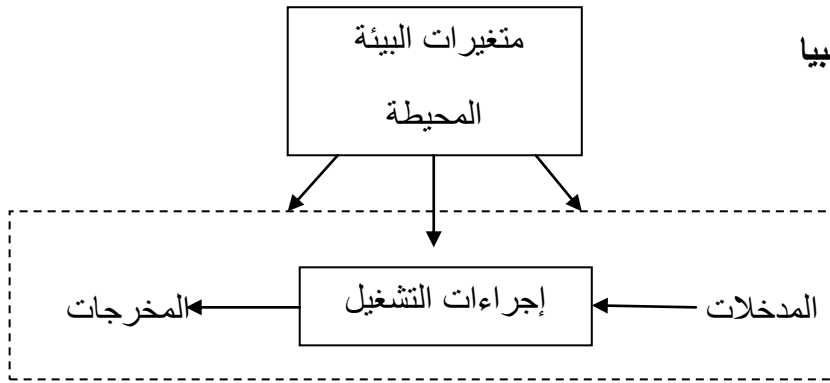
⁵ السيد عبد المقصود ديبان، وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، 2005، ص143

الشكل رقم (1-1): أنواع النظم

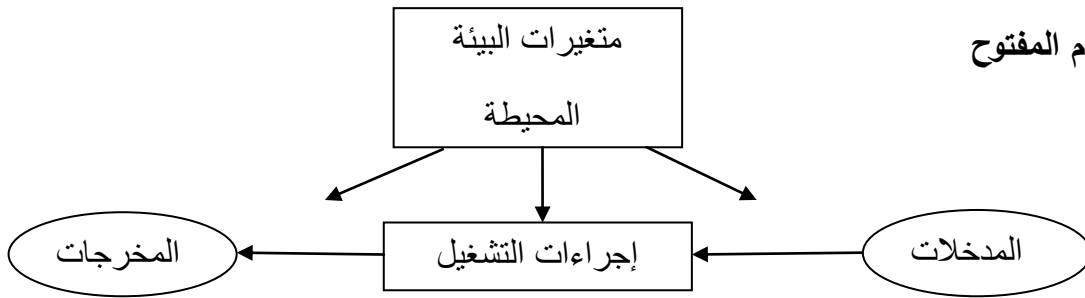
1 - النظام المغلق



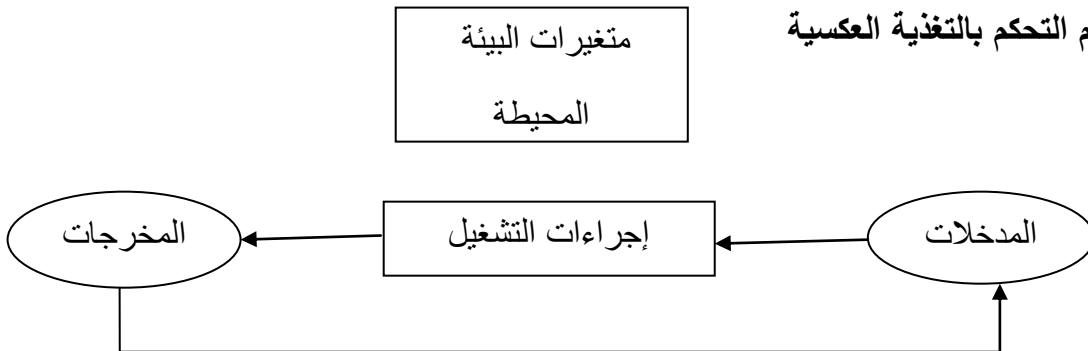
2 - النظام المغلق نسبياً



3 - النظام المفتوح



4 - نظام التحكم بالتغذية العكسية



المصدر: السيد عبد المقصود ديبان وآخرون، مرجع سابق، ص14

الفرع الثالث: عناصر النظام

من أهم العناصر التي يتكون منها النظام نذكر منها:

- 1 - **المدخلات:**¹ حيث أن البيانات تشكل مدخلات النظام ولأنها متعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية وبقية الأحداث فيجب أن تجمع وتدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي، وتوجد المدخلات على عدة أشكال منها:²
 - 1 1 - **المدخلات المتسلسلة:** وهي المواد التي يحتاج إليها النظام كشرط أساسي لبدء العمل وإستمراره حيث يشكل فقدانها نقص مباشر في جاهزية النظام مثل المواد الخام والأيدي العاملة.
 - 1 2 - **المدخلات العشوائية:** وهي عبارة عن مدخلات محتملة للنظام وتحتاج لحذر وعناية عند اختيارها ، لأن عدم اختيارها بالشكل الصحيح قد يؤثر على كفاءة النظام.
 - 1 3 - **المدخلات الاستدلالية:** وهي عبارة عن المواد التي يحتاجها النظام لاستمرارية أدائه وتطويره من خلال استبدال أو إحلال أو تجديد بعض المدخلات.
 - 1 4 - **مدخلات التغذية الراجعة:** وهي جزء من المخرجات التي عادة يتم استلامها من جديد كمدخلات لنفس النظام أو مدخلات لنظام آخر.
- 2 - **التشغيل (المعالجة):**³ وهي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات والتشغيل بهذا يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، ويتم تحويل البيانات في نظام المعلومات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة من تسهيل، تلخيص، حساب، مقارنة... الخ.
- 3 - **المخرجات:**⁴ وهي الأشياء الناتجة عن عملية التحويل والتي تخرج من النظام، وتصنف المخرجات إلى مخرجات مفيدة سواء للبيئة أو النظام الكلي، وهناك مخرجات يستخدمها النظام ذاته، وهناك مخرجات يتم التخلص منها، وتعتبر المخرجات هي المعيار الذي يتم به قياس مدى قدرة النظام على تحقيق أهدافه.

¹ إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009، ص26

² عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص72

³ كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص7

⁴ منصور رقية، دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، رسالة

ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص4

المطلب الثاني: ماهية المعلومات

سيتم التعرف على مفهوم المعلومات والتطرق إلى خصائصها كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم المعلومات و خصائصها

1 مفهوم المعلومات: لتقديم تعريف مبسط للمعلومات لابد من التفريق بين البيانات و المعلومات

1 1 -البيانات: "هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج"¹، فالبيانات هي حقائق خام و قد تكون أرقاما أو حتى رموزا، وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات"².

والبيانات تصبح معلومات من خلال ثلاث مراحل رئيسية هي:³

المرحلة الأولى : مرحلة المدخلات

مدخلات البيانات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية تنشأ من ثلاث مصادر هي:

- الأحداث المتبادلة
- الأحداث الداخلية
- الأحداث البيئية

فمثلا البيع كتبادل ممكن أن يتكون من بيانات عن كمية المنتج المباع والمبلغ عن هذه العملية.

البيانات أيضا تنشأ من أحداث داخلية للوحدات الاقتصادية مثلا المواد الخام قد تصدر إلى الإنتاج أو إثبات التكاليف المعيارية من قبل المدراء لعناصر الإنتاج (كالمواد الأولية) وأخيرا البيانات المتعلقة بمعدل الفائدة المحملة على ديون الوحدات الاقتصادية كنسبة أساسية تعتبر بيانات ناشئة عن أحداث بيئية.

المرحلة الثانية: مرحلة العمليات (المعالجة)

إن البيانات المدخلة في نظام المعلومات ، كنظام المعلومات المحاسبي بالوحدات الاقتصادية تمهد لبدء مرحلة المعالجة.

المرحلة الثالثة: مرحلة المخرجات

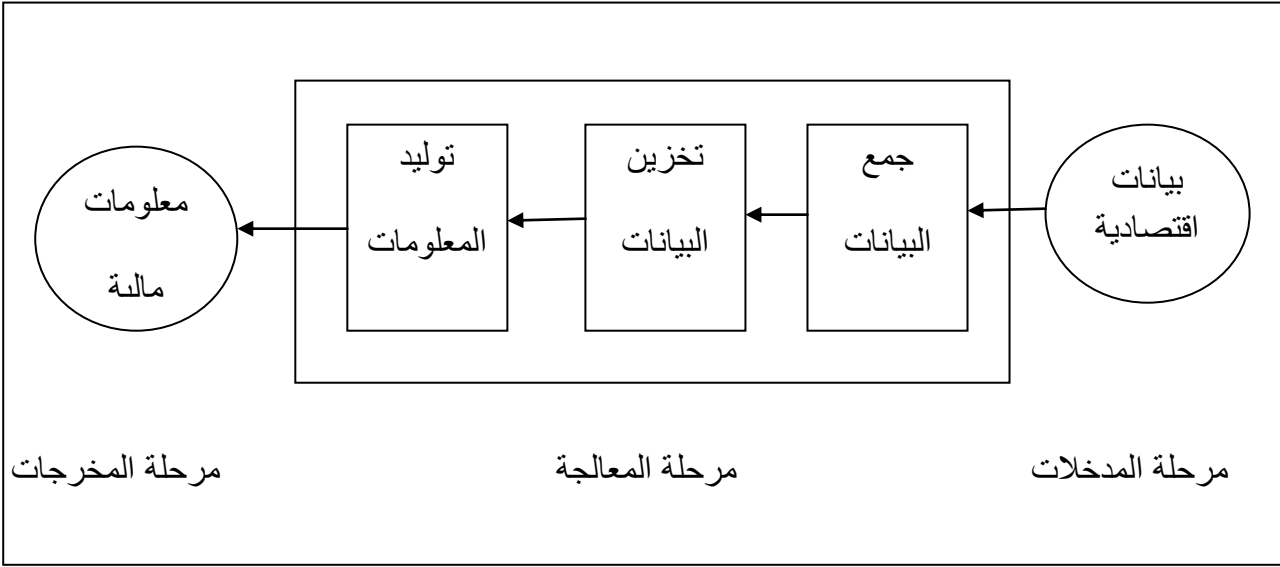
إن البيانات المعالجة تكون في مرحلة المخرجات معلومات والتي يستفاد منها من قبل المستخدمين. مما سبق يوضح من خلال الشكل التالي:

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2006، ص13

² ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص9

³ إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سابق، ص26

شكل رقم (1-2): مراحل البيانات لتصبح معلومات



المصدر: أ.د. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سابق، ص24

1-2 المعلومات: عرفت المعلومات بعدة تعريفات من بينها الآتي:

أنها "بيانات تم تنظيمها و معالجتها لكي تصبح ذات معنى للمستخدم، يحتاج المستخدمين لتلك المعلومة من أجل اتخاذ القرار المناسب أو من أجل تطوير وتحسين عملية اتخاذ القرار بشكل عام فإن المستخدمين للمعلومات يتمكنون من اتخاذ قرار مناسب عندما تزداد كمية ونوعية المعلومات المتوفرة"¹ وأنها "حقائق وبيانات منظمة تشخص موقفا محددًا أو ظرفًا محددًا ، أو تشخيص تهديدًا ما أو فرصة محددة وتبعًا لذلك فإن المعلومات هي نتيجة البيانات وهي بيانات منسقة ومرتبطة التي يمكن التفاهم والتواصل بموجبها أي أنها مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاص ، وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم ، تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافه"². على أساس هذه التعاريف فإن البيانات هي: المواد الخام التي تعتمد عليها المعلومات والتي تأخذ شكل أرقام، رموز أو عبارات، أو جمل لا معنى لها إلا إذا تم معالجتها وارتبطت مع بعضها بشكل منطقي مفهوم لتتحول إلى معلومة أو معلومات.

¹ نزال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2014، ص17

² ربحي مصطفى عليان، إقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، 2010، ص102

2 - خصائص المعلومات

لكي تكون المعلومات ذات مصداقية أكثر فإنه يتطلب توفر جملة من الخصائص اذكر أهمها

2 1 - الدقة:¹ وتعني أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الصريحة التي يكون سببها بيانات معينة

والأخطاء الفنية الناتجة عن المعلومات غير المناسبة زمنياً ، ويمكن التعرف على معدل الدقة عن طريق نسبة المعلومات الصحيحة إلى إجمالي المعلومات الناتجة خلال فترة زمنية معينة.

2 2 - الملاءمة: "وتعبر عن المنفعة النسبية للبيانات والمعلومات التي تتولد عن نظام المعلومات، بمعنى

تلبية احتياجات ورغبات متخذي القرار من المعلومة اللازمة لعملهم.

2 3 - الوضوح: هو خلو البيانات والمعلومات من الغموض قدر المستطاع²، وأن تكون بسيطة ومفهومة وغير

معقدة أو غامضة وسهلة الفهم والتطبيق³.

2 4 - الشمولية:⁴ ويقصد بها قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن الحقائق الظاهرة

لموضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها حتى يتمكن متخذ القرار من تأدية وظائفه المختلفة ، وعلى متخذ القرار تقدير كمية التفاصيل اللازمة عن المشكلة حتى يتجنب الوقوع في بحر من المعلومات ما يسمى (الإغراق)

2 5 - التوقيت:⁵ يعتبر التوقيت من أجل الحصول على المعلومة المطلوبة والمتوافقة مع الزمن ضرورية لمتخذ

القرار ، ولذلك يستخدم الحاسوب داخل المنظمة لتقليل زمن دورة معالجة البيانات.

2 6 - المرونة:⁶ يقصد بالمرونة قابلية المعلومات لتكييف تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع المستخدمين ،

فالمعلومات التي يمكن استخدامها بواسطة العديد من المستخدمين في تطبيقات متعددة تكون أكثر مرونة من المعلومات التي يمكن استخدامها في تطبيق واحد

2 7 - التكلفة:⁷ وهي أن لا تزيد تكلفة الحصول على معلومات عن العائد المتوقع من استخدامها.

الفرع الثاني: أنواع المعلومات

تتفرع المعلومات بتنوع محتواها وهدفها وحجمها وتختلف حسب ارتباطها بالموضوع الذي تتعلق به وهنا يلاحظ

أن هناك عدة تقسيمات للمعلومات نذكر منها:

1 - تصنيف المعلومات إلى رسمية وغير رسمية

1 1 - معلومات رسمية: "يقصد بها تلك المعلومات المقدمة من خلال إجراءات قياسية وهي هادفة وذات صلة

مباشرة بالقرار المراد اتخاذه ، ويتم إنتاج هذه المعلومات باستخدام من البيانات عن طريق قوانين معروفة ، وهذه

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 298

² حسين بلعوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2011، ص 174

³ ايمان فاضل السمراي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الادارية، دار الصفاء، عمان، 2004، ص 27

⁴ عبد اللاه إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ص 138

⁵ عدنان عوان شوابكة، مرجع سابق، ص 93

⁶ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 299

⁷ ايمان فاضل السمراي، هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 27

البيانات تكون عادة ذات طبيعة كمية وتظهر في الوثائق الرسمية ، وهذه المعلومات الرسمية تقدم في صورة قياسية وتعالج بقوانين معروفة، و لذلك من السهل إنتاجها من خلال نظام حاسوبي.

1 2 - معلومات غير رسمية: هي معلومات تستخدمها الإدارة على نطاق واسع في أنشطتها الإدارية¹ "وتتمثل في الآراء و الأفكار و الخبوات الشخصية و الشائعات، وهذه المعلومات قد تتكامل مع المعلومات الرسمية و قد تستخدم كبديل للمعلومات الرسمية في حالة عدم توافرها أما قيمة هذه المعلومات غير الرسمية فإنها تتوقف على المستفيد نفسه"²

2 - تصنيف المعلومات إلى مجموعات رئيسية:³

1 2 -المعلومات التاريخية: هي المعلومات التي يتم تجميعها عبر الزمن وتتعلق بفترات زمنية سابقة.

2 2 -المعلومات العلمية: وهي المعلومات التي تخضع إلى اختبارات وتجارب قبل تنفيذها في الموضوع الذي تتعلق به مثل المعلومات الفيزيائية.

2 3 -المعلومات الأدبية: وه ي المعلومات التي تعكس الاتجاهات والآراء والمعتقدات والأفكار للأشخاص الذين قاموا بإعدادها.

2 4 -المعلومات الفنية: وهي المعلومات التي تتعلق بأي من المجالات العامة مثل المعلومات السياسية والاقتصادية.

2 5 -المعلومات الإدارية: وهي المعلومات التي تتعلق بكافة مجالات وأنشطة ووظائف المنظمات.

الفرع الثالث:مصادر المعلومات

"إن أهم ما يتعلق بالمعالجة و طبيعة عملها هو إمكانية الحصول على المعلومات من عدة مصادر، ولكن علينا التأكد من مصادر المعلومات لما لها من أهمية حتى لا تنشأ المشاكل ومن أهم المصادر:"⁴

1 -المصادر الداخلية: "وهي تتكون من أشخاص مثل المشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين بمختلف مستوياتهم داخل المنظمة ويتم تجميع المعلومات هنا إما على أساس رسمي طبقاً للأحداث التي وقعت بالفعل وأيضاً قد يتم التجميع على أساس غير رسمي من خلال الاتصالات والمناقشات غير الرسمية.

2 -المصادر الخارجية: وتتضمن هذه المصادر بعض التقسيمات مثل: العم لاء والموردين والمنافسين والنشرات المهنية والاتحادات الصناعية والهيئات الحكومية وهذه المصادر تمد المؤسسة بالمعلومات البيئية والتنافسية التي تعطى المديرين قاعدة هامة من المعلومات تساعد على اتخاذ ما يروونه من قرارات"⁵

¹ حمدي أبو النور السيد عويس ، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011، ص59

² محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص299

³ إيمان فاضل السمراي، هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص25

⁴ علا أحمد عبد الهادي الزعنانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، تخصص

المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص19

⁵ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص297

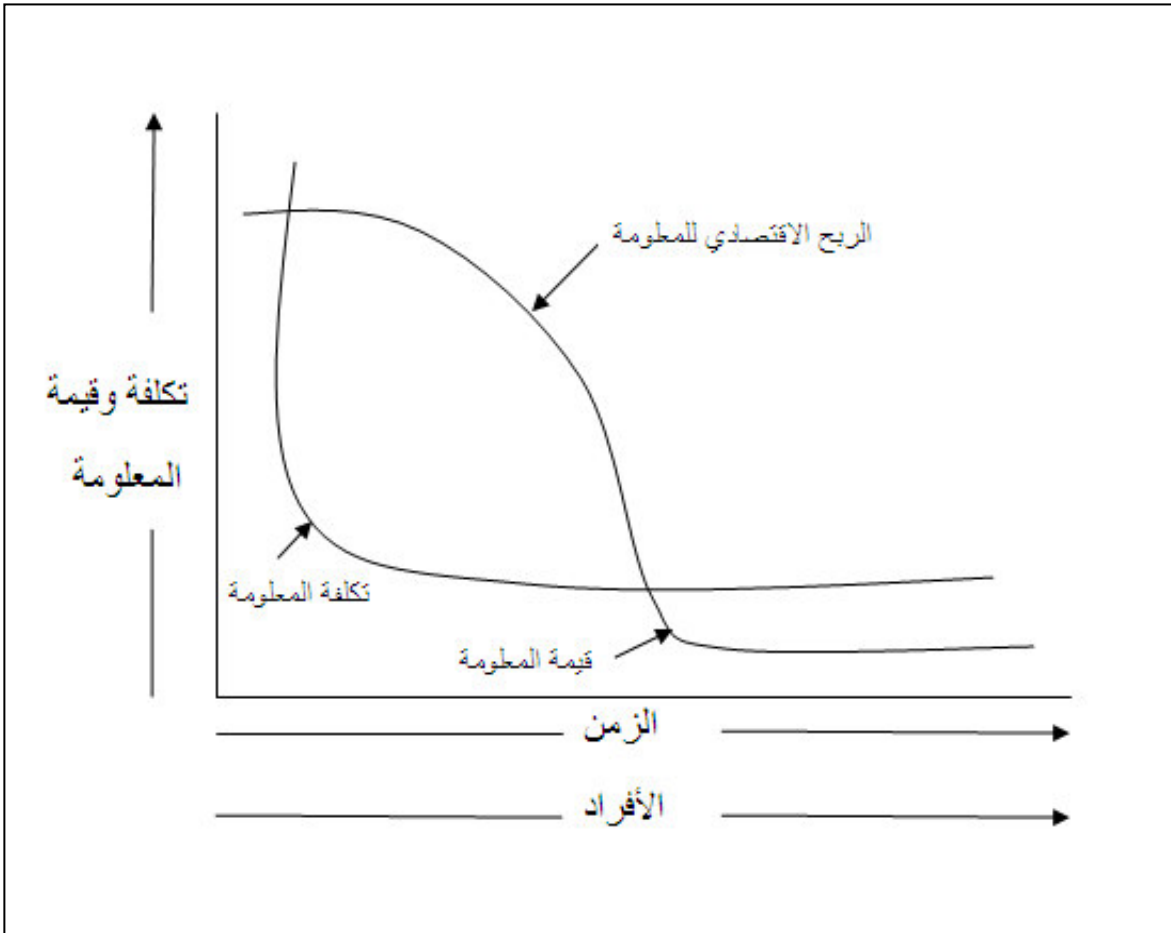
الفرع الرابع: قيمة المعلومة

المعلومة التي لها قيمة هي التي تضيف شيء إلى مستخدمها، فالهدف من إنتاج المعلومات هو خدمة مستخدمها سواء في التسيير أو اتخاذ القرار تكمن هذه القيمة في:¹

1 -قيمة المعلومة في اتخاذ القرار: ويمكن تقسيم قيمة المعلومات في هذا الإطار إلى:

- مدى قدرتها على تقليص عدم التأكد لمتخذ القرار
 - حجم وأهمية التغيير الذي يحدثه القرار الناتج عن هذه المعلومة
- 2 -قيمة المعلومات في فائدتها:** ويكون ذلك بأن تكون قيمتها أكبر من تكلفتها فالمعلومات ليست مجانية وإنما لها تكلفة، لذلك فإن أي قرار بالحصول على معلومات إضافية لابد أن يقوم على تحليل المنافع/ التكلفة لذلك القرار، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-3): قيمة المعلومة في فائدتها



المصدر: منصورى رقية، مرجع سابق، ص20

¹ منصورى رقية، مرجع سابق، ص20

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى ويعد أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات ضمن المؤسسة ويعتبر أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية، الذي يعزى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل ، من خلال تقييم بدائل الحلول للمشاكل واختيار البديل المناسب على ضوء المعلومات المحاسبية ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النقاط التالية:

- مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها ومستخدميها
- مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأنواعها
- وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وخصائصها ومستخدميها

قبل التعرف على المعلومات المحاسبية كنظام لابد من التعرف على المعلومات المحاسبية وخصائصها ومن يستخدمها.

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

"المعلومات المحاسبية بشقيها النقدي أي المعبر عنه بالوحدات النقدية مثل رقم الأعمال ، سعر التكلفة، وغير النقدي مثل كمية المخزون ، عدد الآلات الإنتاجية ، العمر الإنتاجي للآلة ، وبذلك فهي تشمل كل البيانات والمعلومات الكمية والإحصائية التي تنطبق عليها المبادئ المحاسبية ، الخاصة بالتسجيل والترحيل وتحديد مختلف النتائج، بصفة عامة التي تنطبق عليها طرق المعالجة في النظام المحاسبي"¹

"ويمكن تعريفها أيضا على أنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية ، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا ، يوجد نوعان من المعلومات المحاسبية ، أحدهما إجباري والآخر اختياري"².

¹ حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 171

² هدى جاب الله، دور محاسبة التكاليف في دعم نظام المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 40

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

1 - الخصائص الأساسية¹

1 1 -الملاءمة: وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار الذي سيتخذ ولكي تكون

للمعلومات قدرة على ذلك يجب أن يتوفر بها الخواص الفرعية التالية:

2 -الملاءمة بالتوقيت: ويقصد به توفر المعلومات في توقيت مناسب لأصحاب العلاقة وللوصول إلى هذه

الخاصية كانت الدعوة من المؤسسات العلمية و المهنية المحاسبية للدول بإصدار التقارير السنوية بعد

انقضاء الفترة المالية وبما لا يتجاوز الثلاثة (3) أشهر و كذلك بإصدار التقارير المالية المرحلية النصف

والربع سنوية مما عزز إمكانية توفير المعلومات المحاسبية في توقيت ملائم.

3 -الملاءمة للتنبؤ: أي أن تكون هذه المعلومات أساسا مهما يساهم ويساعد متخذي القرار بتوقع نتائج

مستقبلية.

1 1 1 -ملاءمة المعلومات لإمكانية التحقق من التوقعات (التغذية العكسية) :أي أن تكون المعلومات

المحاسبية قادرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة ، مما يوفر للمستخدم إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.

1 2 -ثقة وإمكانية الاعتماد عليها: تعتبر المعلومات المحاسبية موثوق بها عندما يتمكن المستخدمون

الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والأحداث الخاصة بالشركة ، فالهدف هو تقديم المعلومات التي يثق

فيها المستخدمون، ولتحقيق هذا الهدف فإن المعلومات يجب أن تحتوي على الخواص لفرعية التالية:

1-2-1- الحياد (عدم التحيز): فتعني أن القوائم المالية يجب أن تكون ذات أغراض عامة وليس لأغراض

خاصة وتعمل على إشباع احتياجات العديد من المستخدمين وتظهر النشاط الاقتصادي بدرجة صادقة بحيث لا

تؤثر على سلوك الأفراد في اتجاه معين.

1-2-2- القابلية للتحقق: ويعني هذا المفهوم ضرورة التزام القائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام

نفس الطرق والأساليب لقياس العائد أو الأرباح لان اختلاف الطرق في القياس سيؤدي إلى نتائج مختلفة

وبالتالي إلى معلومات محاسبية مختلفة و من ثم اتخاذ قرارات خاطئة وهذا يقلل ثقة المستخدمين بالمعلومات

المحاسبية.

¹ أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، رسالة

ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص32

2 - الخصائص الثانوية: وتتمثل فيما يلي:¹

2 1 الثبات: وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس و توصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم اخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

2 2 قابلية المقارنة: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط ومن الواضح انه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة كلما تحققت فائدة اكبر من المعلومات المحاسبية بأغراض المقارنة.

الفرع الثالث : مستخدمى المعلومات المحاسبية

يتم تقسيم مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى مجموعتين كبيرتين هما:²

• مجموعة المستخدمين الداخليين

• مجموعة المستخدمين الخارجيين

1 - المستخدمين الداخليين: وتتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة وباستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية ، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة وتقييم أداء المسؤولين وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم، المدير العام، وأعضاء مجلس الإدارة ، مدير التسويق ومشرفى الإنتاج ، المدير المالي ، وموظف الشركة.

2 -المستخدمين الخارجيين توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمثلن تقسيمهم إلى نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة في المنشأة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

2 1 فئات لها مصالح مالية مباشرة: وتتمثل في الآتي:³

2 1 1 -المستثمرون الحاليون وهم ملاك المشروع في المشاريع الفردية وشركات التضامن وهم المساهمون في شركات المساهمة وهم أكثر الأطراف اهتماما بالمشروع بحكم أنهم أصحاب رأس المال ويهتم الملاك بمخرجات قائمة نتائج الأعمال التي توضح لهم الأرباح الصافية التي حققها المشروع وقدرته على توزيعها بشكل دوري، وقائمة المركز المالي والتي توضح أصول والتزامات المشروع في لحظة معينة.

2-1-2- المقرضون: وتشمل هذه الفئة الدائنون التجاريون (الموردون) والذين قائمون بتوريد البضائع للمنشأة بالأجل، و كذلك المقرضون للمال سواء كانوا أفراد أم مؤسسات وتهتم هذه الفئة بالتقارير والمعلومات التي توضح سيولة المنشأة وربحياتها والتي يمكن التعرف عليها من خلال قوائم المركز المالي والتدفقات النقدية وقوائم الدخل.

¹ هدى جاب الله، مرجع سابق، ص 42

² أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، رسالة

ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 61

³ أنور عدنان نجم، مرجع سابق، ص 38

2-1-3- المستثمرون والمرقبون : ويحتاج هؤلاء المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية اتخاذ القرارات اللازمة باستثمار أموالهم، وهم يتخذون القرارات يقدمون إذا تبين لهم من هذه المعلومات قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح بنسب عالية و دورية ، والوضع المالي السليم للمنشأة والذي يكفل استمرارية المنشأة وعدم تعثرها في المستقبل القريب.

2-1-4- العاملون (الموظفون) : يهتم الموظفون بالقوائم المالية للمنشآت التي يستخدمونها في التنبؤ بمستقبل المنشأة وبناء على ذلك يقومون بتقييم فرص العمل ومدى مقدرة المنشأة على دفع زيادة الأجور وفي بعض الدول فإن عديدا من المنشآت تقوم بتوفير معلومات محاسبية، صفة تفصيلية للموظفين.

2-1-5- الزبائن (العملاء) : هم الأفراد والشركات الذين يقومون بشراء خدمات أو منتجات الشركة أو كليهما وهؤلاء الزبائن قد لا يكونون كذلك ، ويعد الزبائن الدائمون ذوي أهمية للشركة وتأثير على حياتها وغالبا ما يرتبطون مع الشركة بعقود طويلة الأجل نسبيا بقصد شراء خدماتها أو منتجاتها، وهم لا يقومون بتوقيع العقود إلا بعد دراسة الوضع المالي للشركة وهذه الدراسة تعتمد على المعلومات المحاسبية وكلما زادت أهمية الزبون كان بإمكانه أن يطلب المعلومات المحاسبية التي يراها ضرورية وكافية لاتخاذ قرار التعامل مع الشركاء أو عدم التأكد من أن مموليها سيوفون بتعهداتهم من حيث الكمية أو النوعية أو موعد التسليم.

2-1-6- النقابات العمالية:¹ فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح والمحقة في المنشأة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

2-2 فئات لها مصالح مالية غير مباشرة : الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة تتمثل في الأطراف التالية:²

2-2-1 الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة: ومن أمثلتها:

- **مصلحة الضرائب:** والتي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة (قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الدخل أو الأرباح أو الخسائر) لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المؤسسة.
- **مصلحة الإحصاءات:** تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة لمراعاتها في حساب الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية (إعداد الحسابات القومية).

2-2-2 السلطات القضائية : فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفهم في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

2-2-3 المحللون الماليون والوسطاء الماليون : فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

¹ أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق، ص 62

² سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة الضرائب لولاية الوادي)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 17

2-2-4 المستهلكون أو العملاء : حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة الم مؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة كما يهتمهم تقييم مقدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمة ضمان المنتج.

2-2-5 المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره و اتجاهاته.

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية و أنواعها

سيتم التعرف على مفهوم نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توضيح أنواعها

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية: يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه:

"ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها خارج وداخل الوحدة الاقتصادية"¹

وأنة "أحد مكونات التنظيم الإداري، ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل ، وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) ، وإدارة المؤسسة وهو احد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية"²

وهو "نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة"³

وأنة "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآ لية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية"⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف هذا النظام على انه مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تمكن الإدارة من تجميع وتسجيل ومعالجة البيانات المالية الناتجة عن العمليات والأحداث الاقتصادية وعرضها في شكل تقارير تحتوى على معلومات يستعملها مجموعة من المستخدمين لتغطية احتياجاتهم.

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 47

² زياد عبد الحليم الذبيبة، وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011، ص 33

³ نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، مرجع سابق، ص 22

⁴ محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 55

الفرع الثاني: أنواع نظام المعلومات المحاسبية

نقسم نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام إلى نظامين رئيسيين هما:¹

- 1 - **نظام معلومات المحاسبة المالية** : تقوم المحاسبة المالية على أساس قياس الأحداث الاقتصادية وتحليلها وتبويبها وتلخيصها ثم عرضها وتوصيلها إلى متخذي القرارات المختلفين على شكل تقارير أو قوائم مالية ، وذلك بهدف تحديد نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة ، وتحديد المركز المالي في نهاية هذه الفترة ، وفي أثناء تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية ، على المحاسب المالي أن يقوم بالتأكد من أن التطبيقات المحاسبية (البرامج المطبقة) قد تم إعدادها بما يتوافق ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، ومعايير المحاسبة السائدة ، بالإضافة إلى ذلك يجب على المحاسب المالي فحص نماذج الإدخال للتأكد من خلوها من أي خطأ أو نقص في البيانات المطلوب تسجيلها، كذلك عليه أن يتأكد من جودة ودقة مخرجات النظام (التقارير المالية)
- 2 - **نظام معلومات المحاسبة الإدارية** : في المحاسبة الإدارية ينصب الاهتمام على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابة... الخ ولا يقل دور المحاسب الإداري في عملية تصميم وتقييم نظام المعلومات المحاسبي عن دور المحاسب المالي.

المطلب الثالث: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية

تعتبر وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبية أهم العناصر التي يجب التعرف إليها

الفرع الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

لأي نظام معلومات محاسبي مجموعة من المهام يمكن حصرها بصورة عامة في أربع مهام هي:²

- تجميع البيانات
- معالجة البيانات
- الرقابة على البيانات (بما في ذلك من إجراءات الأمن والحماية)
- توليد المعلومات وإنشائها

- 1 - **تجميع البيانات**:³ تشمل هذه الوظيفة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة ، التحقق من صحة البيانات ، التأكد من شمولية المستندات وكمالها ، وطبيعة المؤسسة ، وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

¹ أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص 37

² نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، مرجع سابق، ص 20

³ سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية (دراسة عينة من المؤسسات الصيدلانية، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 58

2 - معالجة البيانات: وتتضمن هذه الوظيفة:¹

- فرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا؛
- تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية استنادا إلى حسابات المؤسسة؛
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل الجمع ، الطرح، القسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛
- ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام؛
- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات.

3 - الرقابة على البيانات:² تتضمن مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها

إحدى أصول المنشأة والثانية التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال: مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها.

4 - توليد المعلومات وإنشائها : "إن هذه الوظيفة تتضمن كل خطوة كالتفسير ، التقرير والاتصال للمعلومات ،

هذه الوظيفة تدعم المخرجات من خلال معالجة العمليات ومعالجة المعلومات فمثلا فواتير المبيعات تطبع في إحدى الوحدات الاقتصادية يوميا إلى جانب تلخيص المبيعات، إضافة إلى ذلك كل شهر يتم تحضير تقرير عن أعمار حسابات المدينين الذي يحلل أرصدة حسابات الزبائن وفق حالة تأخرهم مع تحليل للمبيعات"³ "إذن هذه الوظيفة هي تلك الخطوات والإجراءات اللازمة إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد التقارير عنها وتوصيل هذه التقارير إلى مستخدميها"⁴. وهذه الوظائف موضحة في الشكل الموالي:

¹ عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة (دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية

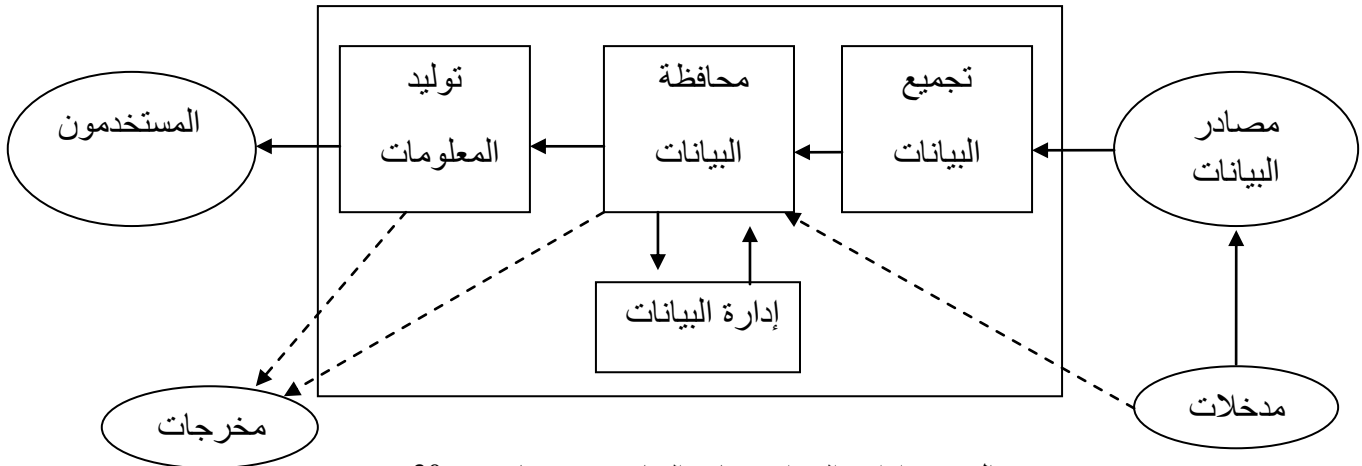
للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات، مقبوضات")، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007، ص38

² نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، مرجع سابق، ص 22

³ إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سابق، ص 33

⁴ نضال محمود لرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، مرجع سابق، ص 22

الشكل رقم (1-4) وظائف نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سابق، ص30

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات يمكن تلخيصها كمايلي¹:

1 وحدة تجميع البيانات: تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعّة فالقرارات غير الروتينية مثل: الميزانية، الرأس مال، وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها.

2 وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعّة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

3 وحدة تخزين واسترجاع البيانات: تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4 وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): هذه الوحدة هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

¹ كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص49

المبحث الثالث: مبادئ ومقومات وتصميم نظام المعلومات المحاسبية وأثر استخدام الحاسوب على مقوماته

لقد أصبح نظام المعلومات المحاسبية عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج وله دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة ، لذلك لابد أن تتخذ مبادئ لها لتقوم على أساسها ويجب أن تكون لديها مقومات لتدعمه وتساعدته، ولذلك يجب عليها أن تقوم بتصميم و بناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية، ولقد أدى استخدام الحاسوب في العصر الحالي إلى اكتشاف طرق سريعة للمعالجة اليومية لكن هذا التطور عاد على مقومات نظام المعلومات المحاسبية بآثار عديدة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ و مقومات نظام المعلومات المحاسبية

لنظام المعلومات المحاسبية مبادئ ومقومات لابد من الالتزام والاعتماد عليها لتحقيق أفضل الأهداف

الفرع الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المبادئ وهي:

- 1 - مبدأ التكلفة المناسبة: ¹ يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات ، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.
- 2 - مبدأ الثبات في إعداد التقارير: ² يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في المحاسبة، وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية معدة بطريقة موحدة ، ثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.
- 3 - مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: ³ ما دام أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد بواسطتهم ، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقة الإنسانية ، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.
- 4 - مبدأ الهيكلية: ⁴ إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية ، والتي على أساسها تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية ، وتحدد أيضاً خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.
- 5 - مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: ⁵ يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية ، لتكون كقاعدة للقرار السليم ، وأسلوب الضبط

¹ أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية (مجلة العلوم الإنسانية)، جامعة محمد خيضر، العدد 1، بسكرة، 2001، ص 58

² نفس المرجع ، ص 58

³ نفس المرجع ، ص 58

⁴ سليمان حكيم، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، رسالة ماجستير،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 90

⁵ نفس المرجع ، ص 90

الداخلي أضيّق نطاق من المراقبة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقيق التلقائي من صحة البيانات والتمكين من تقليل الأخطاء وكمثال على الضبط الداخلي يظهر استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والجرد الفعلي المادي.

6 - مبدأ المرونة:¹ يجب أن يتصف بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغييرات التي تحدث في المستقبل وكذا مع مراعاة مبدأ الثبات وباستمرار في عرض البيانات ، وهذا يعني أن يكون النظام قادراً على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرارية ومبدأ المرونة ، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

7 - مبدأ إعداد التقارير:² تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادراً على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعد وسيلة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصادقية التي تأهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

لنظام المعلومات المحاسبية عدة مقومات أساسية تدعمه وغياب أي عنصر من هذه العناصر هو هدم له وهي:

1 - المستندات: تمثل المستندات أهمية كبيرة فتعتبر هي همزة الوصل بين البيئة المحيطة والاقتصادية فالبيانات تدخل إلى النظام محمولة على المستندات ، وهي تمثل الدليل الذي يؤكد ما هو وارد بالدفاتر والسجلات، إذ يتم التسجيل والإثبات من واقع السندات وكما تعتبر وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية والضبط التلقائي³

تحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ وهي:⁴

- استخدام أقل عدد من المستندات؛
- التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات؛
- استخدام عدة صور من نفس المسند؛
- يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة؛
- منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.

2 - دفاتر اليومية:⁵ يعتبر دفتر اليومية احد أهم الدفاتر التي نصت عليه القوانين التجارية للدول على وجوب إمساكها، والتسجيل والاحتفاظ بها ، علاوة على أن أي نظام محاسبي لا يمكن أن يعتبر نظاماً إلا في وجود

¹ سليمان حكيم، مرجع سابق، ص90

² نفس المرجع ، ص90

³ خالد هاني الحسيني، مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية (دراسة حالة على شركات المساهمة العامة والخاصة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص22

⁴ أحمد لعماري، مرجع سابق، ص60

⁵ خالد هاني الحسيني، مرجع سابق، ص 25

دفاتر اليومية، وهو دفتر يسجل به جميع العمليات المالية التي تحدث في المنشأة ودفتر اليومية هو الدفتر الذي يتم فيه تسجيل العمليات المالية بها وفق نظرية القيد المزدوج من واقع المستندات المؤيدة ، وقد يكون هناك دفتر يومية واحد أو عدة دفاتر يومية وذلك حسب ظروف المنشأة، ونظامها المحاسبي.

3 - دليل الحسابات: ¹ يعرف الدليل المحاسبي للحسابات علي انه عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا وأرقامها مميزة لكل منها.

4 - مكننة العمل المحاسبي: ² نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب النشاط الاقتصادي وإضافة إلي كبر حجم المشروعات وازدياد الحاجة إلي البيانات والتحليلات بصورة دقيقة ومفصلة وسريعة، فان استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروري.

5- التقارير: ³ تعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وتعد من أهم الوسائل الرقابية وبالتالي يجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب وان تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واحدة نمطية وقابلة للفهم وان تقسم بتمييز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أية تفاصيل مهمة.

المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبية

تمثل مرحلة تصميم النظام تحديد العمليات والبيانات اللازمة ومواصفات أنواع المعدات للنظام الجديد ، وتنقسم عملية التصميم إلى حزمتين رئيسيتين من الأنشطة الأولى تخص التصميم المنطقي والثانية تخص التصميم الطبيعي كالتالي:

1 -التصميم المنطقي: " ويقصد به وضع التصورات والمفاهيم المنطقية للنظام قبل تشكيله وتنفيذه عمليا ، وتتكون هذه المرحلة من الأنشطة التالية:

1 1 -تصميم المخرجات: المخرجات هي المعلومات ذات القيمة التي يقوم النظام بإنتاجها وتوزيعها في الوقت الحقيقي على شكل تقارير، خلاصات، وثائق، ملفات...⁴ وعند تصميم المخرجات يتم مراعاة العوامل التالية:⁵

- تحديد المحتوى، تعيين شكل المخرجات (جدولي، عمودي...)
- تحديد حجم المخرجات(كمية المعلومات المقدمة)، برمجة التوقيت(تقارير دورية، تقارير حين الطلب)؛
- تحديد الوسائط المستخدمة (شاشات، ورق، أقراص)، والتنسيق بين عناصر المخرجات.

¹ سليمان عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 91

² نفس المرجع ، ص92

³ نفس المرجع ، ص92

⁴ ساعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص139

⁵ هدى جاب الله، مرجع، ص52

- 1 2 تصميم المدخلات:** "ويقصد بالمدخلات كل البيانات الضرورية التي يجب أن تدخل النظام بهدف تحويلها بعد المعالجة إلى مخرجات ، وهذا يتطلب تحديد أشكال ونماذج البيانات التي تحفظ فيها عناصر البيانات وطرق الإدخال، وإجراءات المراقبة والتدقيق، وتوقيت دخول البيانات إلى النظام.
- 1 3 تصميم العمليات:** تقديم توصيف منطقي بأنشطة المعالجة الإلكترونية واليدوية معا لتحويل مدخلات النظام من البيانات إلى مخرجات تتمثل بمعلومات وتقارير مفيدة لاستخدامات الإدارة.
- 1 4 قاعدة البيانات:** وضع توصيف منطقي لقاعدة البيانات وللطريقة التي تنظم وتخزن فيها البيانات باستخدام وسائل حاسوبية أو يدوية ، على أن يتم تحديد عنصر البيانات نوعه، والطريقة التي يجري فيها تنفيذ أنشطة التحديث.
- 1 5 البرمجيات:** من الضروري تحديد مواصفات البرامج الخاصة بالنظام، وطبيعة هذه البرامج ونوع المعالجة وحدودها ووظائف برامج التطبيقات المستخدمة.
- 1 6 عتاد النظام:** ويتم وضع مواصفات الأجهزة المستخدمة لتشكيل البنية المادية لنظام المعلومات ، وتشمل هذه المواصفات أجهزة الكمبيوتر والمحطات الطرفية وشبكة الاتصالات والأجهزة الملحقة بالنظام وذلك بما يضمن قيام النظام بتأدية كل الوظائف المسندة إليه.
- 1 7 توصيف وتصميم الإجراءات:** عند توصيف وتحليل الإجراءات الخاصة بالعمل داخل المنظمة وبالذات جمع ومعالجة البيانات، لا بد من تحديد المهام والواجبات المطلوبة من الكادر الإداري والفني والطريقة التي يتم فيها وعلاقتها وأين ومتى يتم تنفيذ هذه الأنشطة".¹
- 2 -التصميم الطبيعي:** في هذه المرحلة يتم نقل النظام من صورته المنطقية المجزئة إلى شكله المادي من خلال تحديد مواصفات تفصيلية لعتاد الكمبيوتر ، البرمجيات ، منطق المعالجة ، طرق ووسائل الإدخال والإخراج...، ويتضمن التصميم الطبيعي مايلي:
- 2 1 -التصميم المادي للمخرجات:**² وفيه لابد من تحديد نوع وطبيعة التقارير المعلوماتية المطلوبة ، وطريقة إنتاجها أو إظهارها، وتحديد نمطها وتوقيتها.
- 2 2 -التصميم المادي للمدخلات:** "يتول المبرمج عادة كتابة برامج التطبيقات بإحدى اللغات الخاصة بقواعد البيانات، ومن بين أبعاد هذه المرحلة تنظيم الملفات، تحديد السجلات لكل ملف، تعيين العلاقات بين السجلات، تحديد طرق التحديث، الاسترجاع، التصفية، الفرز.
- 2 3 تصميم عمليات المعالجة أو تحديدها واختيار البرامج المستخدمة لهذا الغرض:** من المهم اختيار وتحديد برامج التشغيل، واختيار وتحديد برامج التطبيقات، تحديد نوع المعالجة المحاسبية.

¹ ساعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 140

² نفس المرجع ، ص 142

2 4 -التصميم المادي للمدخلات: وتتضمن العملية تصميم نماذج الإدخال وطر يّقة تسجيل البيانات وتعيين الوسائط التي يتم تجميع نماذج الإدخال فيها ومن أهم الاعتبارات ، اختيار وسط الإدخال المناسب ، وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام، تصميم نماذج الإدخال.

2 5 -تصميم المراقبة: من بين العناصر الواجب تصميمها في مجال نظم المعلومات هو فحص وتصميم الخصائص الرقابية.¹

المطلب الثالث: أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية

إن استخدام الحاسوب يؤثر على مقومات نظام المعلومات المحاسبية، ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

1 - الأثر على المجموعة المستندية:² يعتبر استخدام الأوراق الثبوتية والمستندات في النظام اليدوي هي نفسها في النظام الآلي ولكن الفرق بينهما يكمن في اختلاف شكل الأوراق الثبوتية والمستندات في ظل النظام الآلي عن النظام اليدوي بما يتلاءم مع طبيعة الحاسوب وقدرته على التعامل معها، فالمستندات تمثل وسائط تدخل البيانات من خلالها إلى الحاسوب، وتتمثل تلك الوسائط بالأسطوانات أو الأقراص الممغنطة أو الطرقيات، وتعد الأسطوانات والأقراص الممغنطة والطرقيات من الوسائل التي يتم من خلالها نقل فيروس الكمبيوتر إلى النظام وبالتالي التأثير على تشغيل بيانات النظام ، ويعد فيروس الكمبيوتر من المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية.

2 -الأثر على المجموعة الدفترية:³ ففي ظل النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل مجلدات، ويمكن لكل من يطلع على هذه المجلدات أن يقرأ ما بها من بيانات ، أما ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، فإن مجموعة الدفاتر والسجلات فقد تتخذ شكل أشرطة ممغنطة أو أسطوانات ممغنطة ومن الواضح أن المجموعة الدفترية بصورتها الجديدة ، لا تتيح للمحاسب أو المراجع أو المدير إمكانية الإطلاع على ما بها من بيانات مباشرة، كما في حالة المجموعة الدفترية الموجودة في ظل النظام اليدوي.

3 -الأثر على الدليل المحاسبي:⁴ الدليل المحاسبي يتضمن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية ، كما يشمل أيضا مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب ، إذا كان الدليل المحاسبي ضروريا بالنسبة للنظام اليدوي، فإنه أكثر ضرورة لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات ، حيث لا يمكن للحاسب الإلكتروني توجيه بيان معين إلى حساب معين، إلا إذا كان مخزن به أرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية.

4 -الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى:⁵ أدى استخدام الحاسب الإلكتروني إلى التأثير على كل نوع من نوعية القوائم والتقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية، وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه

¹ هدى جاب الله، مرجع سابق، ص 53

² حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 60.

³ عدنان محمد قاعد، دراسة وتقييم نظام المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في محافظات غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 73.

⁴ أحمد حلمي جمعة، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 27.

⁵ نفس المرجع، ص 26.

القوائم والتقارير، فلقد أدى استخدام الحاسب الالكتروني إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير ، هذا فضلا عن إمكان توفير تقارير إدارية أكثر فعالية نظرا لمقدرة الحاسب الالكتروني على تشغيل كميات هائلة من البيانات ، وإمكانية تطوير النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة.

5- الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية:¹ يتم تخزين البيانات في ظل النظام المحاسبي اليدوي يحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة ، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات المسجلة تمثل أيضا وسائل للتخزين أما في ظل التشغيل الإلكتروني فإن طبيعة الحساب تفرض صورة جديدة بتخزين البيانات والوسائط المستخدمة لذلك.

¹ أحمد حلمي جمعة، وآخرون، مرجع سابق، ص26.

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا في الجانب النظري لنظام المعلومات المحاسبية تبين لنا أن هذا النظام هو أحد أنظمة المعلومات الإدارية، ويهدف إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل إليها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية ، لذا يعد من بين أهم المجالات التي لا بد من الاهتمام والإلمام بها والتعرف عليها من طرف مستخدميها وذلك نظرا للكم الهائل من المعلومات التي يتم الاعتماد عليها، ويعتبر من بين أهم النظم بحيث يهدف إلى تزويد متخذي القرار بالمعلومات اللازمة ومساعدتهم على اتخاذ تلك القرارات.

الفصل الثاني:

علاقة نظام المعلومات

المحاسبية بنظام الرقابة

الداخلية

تمهيد

تعد الرقابة الداخلية إحدى أهم الدعائم الأساسية في المؤسسة، فهي عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان التماشي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات في سير أعمالها، فهي التي تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقق بأن هناك توافق الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له

وإن من الضروري في هذا العصر وجود نظام رقابة محكم، لاعتباره أساسياً في الحفاظ على الوجود المعنوي والمادي للمؤسسة، من خلال الحماية التي يوفرها هذا النظام، وحيث أن أي قصور فيه سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالمؤسسة والمتعاملين معها

ولتحقيق رقابة أكثر فعالية يجب أن يمنع الاستقلال التنظيمي شخص واحد من ارتكاب الخطأ أو الغش وإخفاءه، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق فصل وظائف التسجيل في الدفاتر، وكذلك عن طريق جودة عناصر نظام المعلومات المحاسبية، للمساهمة بشكل إيجابي على دعم نظام الرقابة الداخلية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل ويقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية**المبحث الثاني: مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وأساليب وخطوات تقييمه****المبحث الثالث: ضمان جودة عناصر نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم نظم الرقابة****الداخلية**

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

تقوم المؤسسة بوضع وتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية ، التنظيمية والمحاسبية ، وذلك ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة والتقييد بالسياسات الموضوعية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية ، ومفهومه وأهميته وأهدافه

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية¹

إن فكرة نظام الرقابة الداخلية في حد ذاته قديمة، وسادت بدرجات متفاوتة، إلا أن الاهتمام بها ازداد في أواخر النصف الأول من القرن العشرين بسبب مجموعة من العوامل التي ساعدت على ذلك ونذكر منها كبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها، اضطرار الإدارة إلى توزيع وتفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة، حاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات دورية ودقيقة، والعامل الرئيسي لتطور نظام الرقابة الداخلية هو الحاجة الماسة للإدارة لحماية وصيانة أموال المؤسسة

فكبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي يقوم بها راجع إلى النمو الضخم في حجمها وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، وكل هذا أدى إلى صعوبة الاتصال الشخصي في إدارة المؤسسة الشيء الذي أدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية، الموازنات تقسيم العمل وغيرها

أما بالنسبة للتوزيع وتفويض السلطة والمسؤوليات إلى بعض من الإدارات الفرعية فيمكن إرجاعه إلى التوسع الجغرافي للمؤسسات الذي يدعو إلى توزيع السلطات والمسؤوليات على المديرية الفرعية مما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، على أن تكون المسؤولية أمام المديرية العامة تقع على عاتق هذه المديرية الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى

أما بالنسبة للبيانات الدورية التي هي بحاجة لها إدارة المؤسسة، فهي تظهر من خلال حصول الأخيرة على تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطها من أجل اتخاذ أنجع القرارات وأنسبها لتصحيح الانحرافات وحتى تكون هذه التقارير صحيحة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لا بد من وجود نظام للرقابة الداخلية سليم. ومن العوامل الرئيسية لنشأة نظام الرقابة الداخلية هي الحاجة الماسة لإدارة المؤسسة لصيانة وحماية أموالها من خلال توفير نظام سليم يحد ويمنع حدوث الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها.

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1998، ص132

المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أنجع النظم الرقابية في المؤسسات لما يشمله من خصائص وأنواع تميزه عن باقي النظم

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

توجد عدة تعريفات لنظام الرقابة الداخلية نذكر منه مايلي:

عرفه المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين على انه "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة"¹

وقد عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين على انه "كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة مؤسسة وكفاءة العمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع اكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب"²

وقد عرفه تقرير لجنة COSO بأنه "العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة والأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق"³

ومنها من نص على أنه "نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة مع تحديد الواجبات والمسؤوليات ووجود نظام للحسابات وإعداد التقارير، هذا بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل المؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

• حماية الأصول؛

- تشجيع الدقة ومدى الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية وأية تقارير أخرى تعد داخل المؤسسة؛
- تشجيع وتقييم الكفاءة التشغيلية لكل جوانب أنشطة المؤسسة ومدى الفعالية في تحقيق الأهداف العامة؛
- الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وتشجيع وقياس مدى التماشي معها.⁴

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الأصول والاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية، لتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة.

¹ R. berien et j. sencal, **contrôle interne et vérification**. Preportaine, JNC , Canada, 1984 , p36

² غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص207

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية

للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 76

⁴ فتحي رزق السوافيري، وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص11

الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية عدة خصائص هي:¹

1 - الرقابة الداخلية جزء لا يجزأ من العمليات: حيث تكون الرقابة الداخلية عبارة عن رقابة إدارية مبنية كجزء من نظام المؤسسة و كجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة وفي تحقيق أهدافها بشكل مستمر.

2 - الرقابة الداخلية نظام يضعه و ينفذه الإنسان: فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، لأن مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورا هاما في تحقيق ذلك.

3 - الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا: إذا على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فان أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث : أنواع نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة أنواع لأنظمة الرقابة الداخلية منها الآتي:

1 - الرقابة الإدارية:² وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية والإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم، مثل الكشوف الإحصائية والموازنات التقديرية، وهي مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية ، وهي نقطة البداية لتقرير الرقابة المحاسبية على العمليات.

2 - الرقابة المحاسبية:³ وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة نذكر منها على سبيل المثال : إتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية، وجود نظام محاسبي سليم وإتباع نظام التدقيق المطابقات أي إجراء المقارنة بين عناصر مختلفة في تبويبها أو إثباتها ولكنها ذات طبيعة واحدة للتحقق من مدى تطابق قيمها الموجودة في سجلات متعددة .

3 - الضبط الداخلي:⁴ يقصد بها ذلك النظام الذي يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة، والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعالة، وهو يحتاج إلى ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الأخطاء والغش واكتشافها، بالإضافة إلى القيام بما يلي: تحديد (فصل) اختصاصات الإدارات بشكل يمكن معه تكامل الجهود وعدم تعارضها وكذلك تحديد الاختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام

¹ عطا الله سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراجية، للنشر، عمان، 2009، ص46

² خالد عمر كحلوت، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص43

³ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص168

⁴ غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص211

والإدارات الفرعية، بحيث لا يقوم شخص واحد بعملية من بدايتها حتى نهايتها، وإنما يجب أن تقسم العملية إلى مراحل ويقوم كل موظف بأول مرحلة مما يعني مراقبة الموظف اللاحق لأداء عمل موظف في المرحلة السابقة ذلك يؤدي إلى تحديد المسؤولية عند اكتشاف خطأ أو غش ما.

تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتي تختلف وفقاً لاختلاف التنظيم الإداري لها، بحيث يكون المسؤول عن أداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية، أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل و كفاءة العامل واختصاصه بحيث لا يؤدي هذا التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطاء التي ارتكبها الموظف السابق.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية

يمكن توضيح أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية كمايلي:

الفرع الأول : أهمية نظام الرقابة الداخلية

"إن عمل أي مؤسسة يحتاج إلى نوع من الفعالية والتحكم من طرف المسيرين، هذا الذي يبدأ من انشغال هؤلاء بمتابعة صحيحة لعمليات تلك المؤسسة، وهذا الانشغال بدوره يجري وراءه وضع إجراءات خاصة مثل: اختبار هيكله مخطط تنظيمي، تحديد وظائف كل فرد داخل المؤسسة وعدة إجراءات أخرى.

ومصطلح الرقابة الداخلية يعني التحكم في كامل المؤسسة، أي الوسائل البشرية المتوفرة لإيجاد الأخطاء والاختلاسات الممكن حدوثها، وبالتالي مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها ففي كل مؤسسة يجب أن يكون هناك نظام للرقابة الداخلية منذ بداية خلق المنظمة، وهذا لتقادي التحويلات أو الاختلاسات لسلعها ومواردها، حيث تسمح هذه الأخيرة بإحاطة المؤسسة بضمانات لازمة و ضرورية".¹

الفرع الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية

من خلال التعاريف الواردة حول نظام الرقابة الداخلية نجد أن الأهداف المراد تحقيقها من الرقابة الداخلية متعددة يمكن حصرها فيما يلي:²

- حماية أصول المؤسسة
- ضمان نوعية و دقة المعلومات
- احترام تعليمات و سياسات الإدارة
- الاستغلال الأمثل للموارد وتحسينها وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

¹ J. raffegeau، P.dufils، r.gonzalez، **audit et contrôle des comtes**، Publi، Union، Paris، 1979، P26.

² بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة (دراسة ميدانية بمؤسسة الهضاب العليا)، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص92.

1 - حماية أصول المؤسسة: تمثل حماية أصول المشروع و ممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المؤسسة، وتتخذ حماية أصول المشروع أشكال وأساليب مختلفة ومتعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول المؤسسة من التبيد أو الضياع أو الإسراف أو السرقة ويمكن أن تتحقق هذه الحماية عن طريق:¹

1 1 الوقاية من الأخطاء المتعمدة: التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبنية مسبقا لارتكاب مثل هذه الأخطاء، مثل : تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين.

1 2 الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وتنتج عن هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي مثل تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي، مما يؤدي إلى زيادة رقم الأرباح وتضخم قيمة الأصول.

1 3 المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش: يعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها، والاختلاس والسرقة أو الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، مثل : الاستيلاء على جانب من أموال الشركة دون وجه حق.

2 -ضمان نوعية ودقة المعلومات: ² تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي لا بد أن تستند إلى مبادئ محاسبية متعارف عليها قصد تقديم معلومات موضوعية تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، وذلك خدمة للأطراف المعنية، وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاوله الأنشطة المختلفة للمؤسسة، وهذه العمليات تعتبر مجالا لتطبيق نظام الرقابة الداخلية تتم هذه العمليات عبر مجموعة من الخطوات تتمثل في التصريح بالعمليات وتنفيذها ثم تسجيلها بالدفاتر المحاسبية والمحاسبة عن نتائجها.

إن تحقيق الدقة والنوعية في المعلومات المحاسبية بإتباع الخطوات السابقة بدون وجود نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة أمر غير ممكن بسبب كثرة العمليات والأحداث المالية التي تحدث يوميا، خاصة وأن كل القرارات التي تتخذها المؤسسة تعتمد بشكل كامل على المعلومات المحاسبية التي يصدرها النظام المحاسبي.

3 -تحسين الأداء و تحقيق الكفاءة الإنتاجية: ³ من أجل تحسين المؤسسة في أدائها يجب أن تلجأ إلى الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، وبالتالي تحقيق الكفاءة الإنتاجية، أي تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ممكنة، وتلعب الرقابة الداخلية دورا هاما في مجال تحقيق الكفاءة الإنتاجية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال أداء الرقابة الداخلية لدورها بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، وفيما يلي بعض العوامل التي تدل على تحقيقها:

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص164

² بوبكر عميروش، مرجع سابق، ص93

³ نفس المرجع ، ص93

- تخفيض الكمية المستخدمة لأقل حد ممكن من المدخلات مع الثبات أو الزيادة في المخرجات؛
- تقليل الوقت الضائع و التحكم في تكلفة الفرصة البديلة؛
- تخفيض معدلات الأعطال بالنسبة للألات المنتجة إلى أقل حد ممكن.

4 - احترام تعليمات و سياسات الإدارة: ¹ إن أهداف المؤسسة يتم تحقيقها من خلال القوانين واللوائح التي

تضعها بحيث تغطي كافة جوانب المؤسسة، وتصدر الإدارة بذلك قوانين ولوائح سواء كانت كتابية أو شفوية وتوجهها إلى منفذي العمليات وفي كل المستويات وتحدد هذه القوانين واللوائح فيما يلي:

- المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة؛
- خطوط السلطة في هذه المستويات؛
- حقوق وواجبات كل فرد من العاملين داخل المؤسسة.

كذلك فإن تحديد السياسات يرتبط بوضع الخطط والإجراءات الواجب إتباعها، مما يستوجب وجود دليل واضح يحدد الاختصاصات وخطوط السلطة والمسؤولية بأكثر تفصيل، وذلك من أجل تجنب حدوث أي تدخل أو تكرار للعمل يؤدي إلى عدم الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

المطلب الرابع: مكونات نظام الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية على عدة عناصر لا بد من الاهتمام بها، وتصميمها بعناية من طرف إدارة المؤسسة لتوفير تأكيد مناسب على مدى تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصال
- المراقبة والمتابعة

1 - بيئة الرقابة: ² يمثل محيط الرقابة جوهر الرقابة الفعالة في المؤسسة، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن

الرقابة شيء هام سيدرك باقي الأفراد في المؤسسة ذلك وسيستجيبون لها من خلال تنفيذهم لإجراءات الرقابة المنصوص عليها من طرف الإدارة، وفي المقابل إذا لم تعطي الإدارة أهمية للرقابة، فمن المؤكد أن أهداف الرقابة الداخلية لن يتم تحقيقها وتشمل بيئة الرقابة التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، ومن أجل فهم وتقييم بيئة الرقابة لا بد من أخذه لبعض العناصر بعين الاعتبار وأهمها: ³

¹ 1 بويكر عميروش، مرجع سابق، ص 94

² ألفين أرينز، جيمس لوك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الدبسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 382.

³ بويكر عميروش، مرجع سابق، ص 91

- النزاهة و القيم الأخلاقية
- الالتزام بالمهام بجدارة
- مجلس الإدارة و لجنة التدقيق
- فلسفة الإدارة و أسلوب التشغيل أو التوظيف
- الهيكل التنظيمي

• سياساتها البشرية وطرق توزيعها للسلطات والمسؤوليات على مختلف الموظفين في المؤسسة.

2 -تقييم المخاطر: ¹ إن تقدير الخطر يعد جزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية، لتقليل الأخطاء والمخالفات

ويهتم هذا العنصر المكون بتحديد وتحليل الأخطار المتعلقة بأهداف كل نشاط في المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات منخفضة، لأجل ذلك يتوجب على المؤسسة إتباع إجراءات رقابة خاصة، بتقدير المخاطر، وهذا من خلال محاولة جرد هذه المخاطر والتعرف عليها، ومحاولة التقليل من حدتها.

وتظهر أهمية تقدير المخاطر في تحديد نطاق التدقيق الضروري، فإذا قامت إدارة المؤسسة بتقدير فعال (صحيح) للأخطار المحيطة بها، يعمل المدقق على تصغير نطاق المراجعة ومنه تخفيض تكاليف المراجعة والعكس صحيح إذا قامت المؤسسة بتقدير خاطئ للأخطار يستعمل المراجع توسيع نطاق المراجعة، وبالتالي تزداد التكلفة، وهذا سيؤثر على صورتها أمام المتعاملين بالسلب.

3 -أنشطة الرقابة: ² تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تلك السياسات والإجراءات الخاصة بالمكونات الأربعة الأخرى، التي تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف الوحدة، ويوجد العديد من الأنشطة الرقابية في أي وحدة ومع ذلك يمكن أن تصنف الأنشطة الرقابية إلى الفئات التالية :

- الفصل الملائم بين الواجبات
- التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة
- المستندات والسجلات الملائمة
- الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر
- الضبط المستقل للأداء

4 -المعلومات والاتصال: ³ ويتعلق بضرورة توصيل المعلومات الملائمة داخل الهيكل التنظيمي للشركة لضمان تحقيق أهدافها، ويتم توصيل تلك المعلومات لمختلف المستويات الإدارية بالشركة إلى أعلى وإلى أسفل

¹ عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أدلء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعية الكوابل الكهربائية)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص 66

² ألفير أرينز، جيمس لويك، مرجع سابق، ص 385

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 83

من خلال قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدفق تلك المعلومات وإعداد القوائم المالية، ولاشك أن هناك أهمية كبيرة لعملية توصيل المعلومات للحكم على كفاءة وفعالية هيكل نظام الرقابة الداخلية .

5 - المتابعة:¹ ويقصد بتا المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء أو مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية، ويتوقف مدى تكرار المتابعة والتقييم على نتائج المتابعة المستمرة والمخاطر المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية وعلى طبيعة أنشطة المؤسسة، ومن الأدوات المستخدمة لمتابعة هذا الهيكل هو وجود إدارة للمراجعة الداخلية والتي يجب أن تقدم تقارير بنتائج المتابعة لرأي الإدارة أو لجنة المراجعة ويجب أن تتم عملية المتابعة بواسطة أفراد مؤهلين لذلك وخاصة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني : مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وأساليب وخطوات تقييمه

عند قيام المراجع بمهمته فإن أول شيء الذي يتوجه إليه هو نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا لمعرفة مدى تطابق السياسات الموضوعة والأهداف المرجوة، وحتى يصل لهذه المعرفة يقوم بتقييم هذا النظام باستعمال مجموعة من الوسائل وفق مراحل وخطوات منهجية متعارف عليها، ولهذا سنتناول في هذا المبحث مقومات هذا النظام وإجراءاته وأساليبه وخطوات أو مراحل تقييمه.

المطلب الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية

لقد أجمع الباحثون في مجال التدقيق على أن المقومات الأساسية الآتية ضرورية للاعتماد على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية:

1 - هيكل تنظيمي إداري:² إن لتطور علم الإدارة تأثير هام على التنظيم الإداري خاصة في المنشآت الكبيرة التي تتعدد إدارتها، فالقد اعتمد عدد كبير من هذه المؤسسات نظرية الصلاحيات بحيث تقترب المسافة بين متخذ القرار ومنفذه، ولا بد أن يقترن هذا التفويض بإجراءات إدارية واضحة، وأساليب رقابة فعالة، كما يراعي في الهيكل التنظيمي البساطة والمرونة، كذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية، وتسلسل الاختصاصات وتكون الإدارات الرئيسية فيه واضحة، مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة كاملة

2 - النظام المحاسبي السليم:³ من المفترض أن يكون لدى المنشأة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء الغير الملائم، لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات مجموعة من المستندات التي تلبى إحتياجات الإدارة، كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 84

² خالد عمر الكحلوت، مرجع سابق، ص 47.

³ غسان المطارنة، مرجع سابق، ص 210.

لذلك يشمل النظام المحاسبي مايلي:

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومرقمة تغطي أوجه نشاط المنشأة
- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنشأة ويتضمن محتويات كل حساب

- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبيا
- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها
- أن تحتوي المنشأة على نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي و مقارنته مع المعياري

3 - تحديد الاختصاصات والمسؤوليات:¹ يتطلب ذلك إلى تقسيم العمل، ويقصد به في هذا المجال وجود أشخاص مسؤولون عن المحافظة على الممتلكات والعمليات فالشخص المسؤول عن المحافظة على أصول المشروع تكون لديه الفرصة في استخدام هذه الأصول استخداما شخصيا سواء لديه الرغبة أو ليس لديه هذه الرغبة وحتى يتمكن من حسن محاسبته يجب أن يحتفظ شخص آخر بسجل عن قيمة وكميات الأصل الذي في عهده الأول، فمن الواضح أنه إذا أعطيت مسؤولية الرقابة على الأصل والسجل الخاص بهذا الأصل لشخص واحد فإنه يجمع بين يديه الأصل نفسه والمحاسبة عن هذا الأصل، وبالتالي لن تكون عملية رقابة وإذا أريد فرض رقابة عليه فيجب أن تعطى لشخص آخر مهمة الرقابة على الأصل عن طريق سجله

4 - مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة : "يعتبر تواجد مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية أيضا وحتى في ظل وجود ضوابط رقابية عالية، فإن ضعف قدرات العاملين والثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء العاملين للتغلب على هذه الضوابط"²، "لذلك يجب أن يكون لدى المنشأة سياسة سليمة لتعيين الموظفين الجدد وترقية الموظفين مع مراعاة المؤهلات اللازمة لشغل كل وظيفة لذلك، للحكم على كفاءة نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة الموظفين الذي يعتبر أحد مقومات هذا النظام، كما يجب على المدقق الحسابات الخارجي ، أن يفحص ويقيم سياسة المنشأة في التوظيف والترقية وتقييم كفاءة الموظفين الذين يكونوا مسؤولين عن مراكز رئيسية في القسم المالي"³.

5 - استخدام الوسائل الآلية الإلكترونية:⁴ يؤدي استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية في إنجاز الأعمال المحاسبية إلى سرعة إنجازها وتقليل الأخطاء، ورفع كفاءة العمل المحاسبي، فاستخدام الآلات الحاسبة يساعد على إنجاز العمليات الحسابية بدقة كبيرة وسرعة فائقة، كذلك تساعد الآلات تسجيل النقدية في ضبط حركة النقدية المحصلة، كما أن الحسابات الإلكترونية تعطى نتائج دقيقة وسرعة فائقة.

¹ إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص138

² فتحي رزق السوافيري، مرجع سابق، ص 33

³ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 212

⁴ إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص 139

6 - تقييم الأداء:¹ لتقييم الأداء لابد من وجود تعليمات واضحة تبين كيفية تنفيذ كل عملية مالية حتى تستخدم لتقييم الأداء الفعلي، وهذه التعليمات مهما بلغت من الدقة فإنها لا تضمن وجود الأداء الجيد لذلك يجب على الإدارة التأكد من قيام الموظفين بحرص للتأكد من إتباعهم لتلك التعليمات، وإذا لم تكن متبعة يجب تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح ويجب أن لا يقتصر الأمر على الإدارة العليا بل أن تتم عملية المراجعة في جميع المستويات الإدارية.

المطلب الثاني : إجراءات نظام الرقابة الداخلية

"يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وجعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، لذلك يجب على هذا النظام سن إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له"²، لذا سنتطرق إلى مختلف إجراءات نظام الداخلية من خلال العناصر التالية:

1 - إجراءات تنظيمية و إدارية: وتضم مايلي:³

- تحديد إختصاصات الادارات و الأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل ؛
- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية للنهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر؛
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعية الخطأ والإهمال؛
- تنظيم الأقسام حسب طبيعة كل قسم؛
- إيجاد روتين معين يتضمن كل عملية بالتفصيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسؤول؛
- توقيع الموظفين على السندات التي أعدها كإثبات قيامهم بهذا العمل؛
- إخراج المستندات من أصل وعدة صور وألوان مختلفة لكل إدارة صورة ذات لون معين؛
- تنقلات الموظفين من حين لآخر بما لا يتعارض مع سير العمل؛
- ضرورة إعطاء كل موظف إجازته السنوية في أوقاتها.

2 - إجراءات محاسبية : وتضم النواحي التالية:⁴

- إصدار معلومات بوجود إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها، لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال، ويساعد إدارة المشروع في الحصول على ما تريده من معلومات بسرعة؛
- إصدار التعليمات بعد إثبات أي مستند، ما لم يكن معتمدا لدى الموظفين المسؤولين، ومرفقة بالوثائق الأخرى المؤيدة؛

¹ إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق ، ص 139

² خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 126

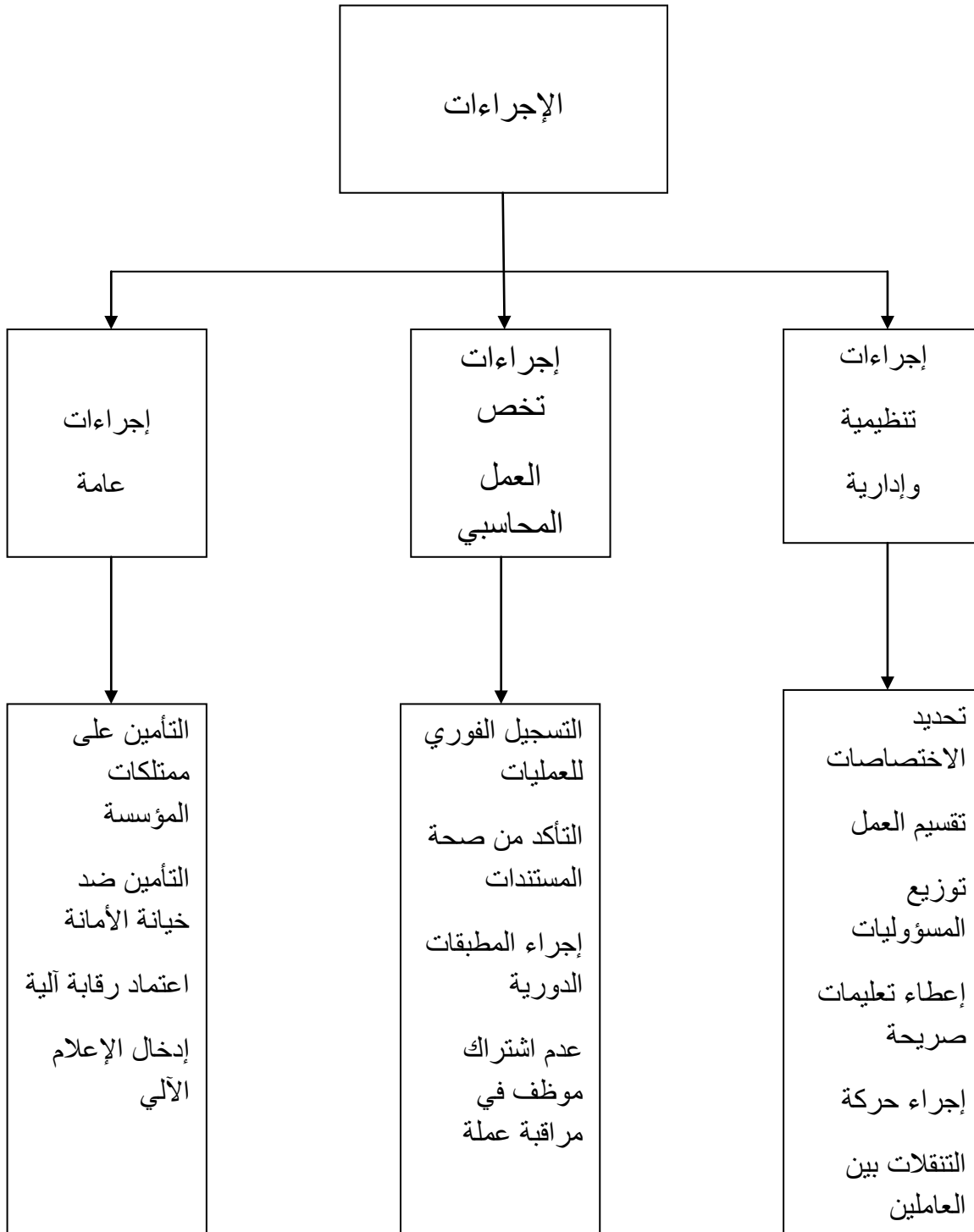
³ إيهاب نظمي، هاني العزب، مرجع سابق، ص 140

⁴ عزوز ميلود، مرجع سابق، ص 81

- عدم اشتراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر؛
 - استعمال الآلات الحاسوبية مما يسهل الضبط الحسابي، وتقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى السرعة في إنجاز العمل؛
 - استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري، مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الاجمالية...إلخ؛
 - إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج، وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين، ومصادقات العملاء.. إلخ؛
 - القيام بجرد دوري مفاجئ، للنقدية والبضاعة والاستثمارات، ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.
- 3 - إجراءات عامة:** بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، سنتناول إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها، ويتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة لذلك سنميز بين الإجراءات التالية¹:
- التأمين على المؤسسة من كل الأخطار المحتملة، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد لاستبعاد التفاعل الذاتي لها أو بفعل فاعل كالسرقة، الحريق
 - التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها أو الذين يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية والتجارية ضد خيانة الأمانة
 - استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة كتوقيع مدير المالية والمحاسبة على الشيك، وإن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على حماية النقدية، تفادي التلاعب والسرقة وأخيرا إنشاء رقابة ذاتية

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 127

الشكل رقم: (01-02) إجراءات الرقابة الداخلية



المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود الصديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص123

المطلب الثالث: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يستخدم المراجعون عدة أساليب لدراسة إجراءات نظام الرقابة الداخلية والتعرف عليها بهدف الحكم على فعالية وأداء النظام، في إنتاج البيانات المحاسبية السليمة والمحافظة على أصول المؤسسة بهدف تحديد جوانب الضعف والانحراف ويمكن ذكر هذه الأساليب على النحو التالي:

1 - طريقة التقدير الوصفي¹: تستخدم هذه الطريقة عن طريق وصف إجراءات نظام الرقابة المتبعة

وتفاصيل إجراءات الرقابة على العمليات، وتسمح هذه الطريقة بتوفير درجة من المرونة أكبر، ومن خلال نظام التقرير الوصفي يصل المدقق إلى نتيجة أن نظام الرقابة الداخلية قوي أو ضعيف وما هي نقاط الضعف، ويشمل التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية جمع الإجراءات المستخدمة في المنشأة لكل عملية وتدقيق المستندات ويختلف التقرير الوصفي من مدقق لآخر وفقا لاحتياجات المدقق، حيث أن الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى سوء فهم النظام

2 - الاستقصاء (الاستبيان)²: لا تصبح دراسة المراجع لنظام الرقابة الداخلية كاملا إلا بتوجيهه لمجموعة من

الأسئلة عن النظام وحصوله على إجابات عليها وفي بعض مكاتب المراجعة يعتبر استكمال قائمة الاستقصاء الخطوة الأولى في تجميع البيانات عن نظام الرقابة الداخلية، وتعتبر قوائم الاستقصاء عنصرا تقليديا أساسيا في فحص هذا النظام وبالرغم من أن الطريقة الأحدث مثل : خرائط النظام قد لقيت قبولا في السنوات الأخيرة إلا أن مدخل قوائم الاستقصاء مازال منتشرا بين العديد من مكاتب المحاسبة، وبصفة عامة يتم الإجابة في قوائم الإستقصاء على الأسئلة "نعم" أو "لا" أو "غير منطبق" ومن فوائد هذه الطريقة:³

- سهولة الإجابات عليها إما بنعم أو لا أو لا ينطبق؛
- الأسئلة تعتبر كاملة و شاملة؛
- نقاط الضعف أو القوة يمكن معرفتها بسهولة وذلك من خلال الإجابات؛
- تشمل تفاصيل أكثر.

وقد يعاب على هذه الطريقة من أن الإجابات ربما تتم بدون إعطاء الاهتمام اللازم، ولكن بإمكان المحاسب القانوني اكتشاف ذلك عند إجراء التدقيق الجوهري (التفصيلي)

3 - خرائط التدفق⁴: يتم استخدام خرائط التدفق لفهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاطات المختلفة وما

يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية، بحيث يأخذ شكل بياني توضح فيه جزء من نظام الرقابة داخل المنشأة، بحيث تساعد القائم على التدقيق بالاستفادة من معلومات ذات دلالة حول نظام الرقابة الداخلية، ويمكن أن تعد خرائط التدفق وفقا الخطوات التالية :

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 119

² محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 222

³ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 92

⁴ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 220

- أن يقوم المدقق بالإلمام بمختلف الواجبات والمستندات وأسلوب تدفقها من خلال مراحل استخدامها؛
- استنادا إلى الخطة السابقة يقوم المدقق بوضع وصف مبدئي لنظام الرقابة الداخلية؛
- يقوم بإعداد خريطة تدفق النظام استنادا إلى المعلومات الواردة في ملخص واجبات العاملين وإجاباتهم على استفسارات المدقق.

ولتسهيل العمل يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية في المؤسسة بشكل خريطة تدفق معبرا عنها في شكل رموز أو رسومات تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية أي المصدر الذي أعد المستند أو الجهة التي يرسل عليها، والمستندات التي تعد في كل مرحلة والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها، ويمكن أن يضاف للخريطة رموز توضح الو ظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها.

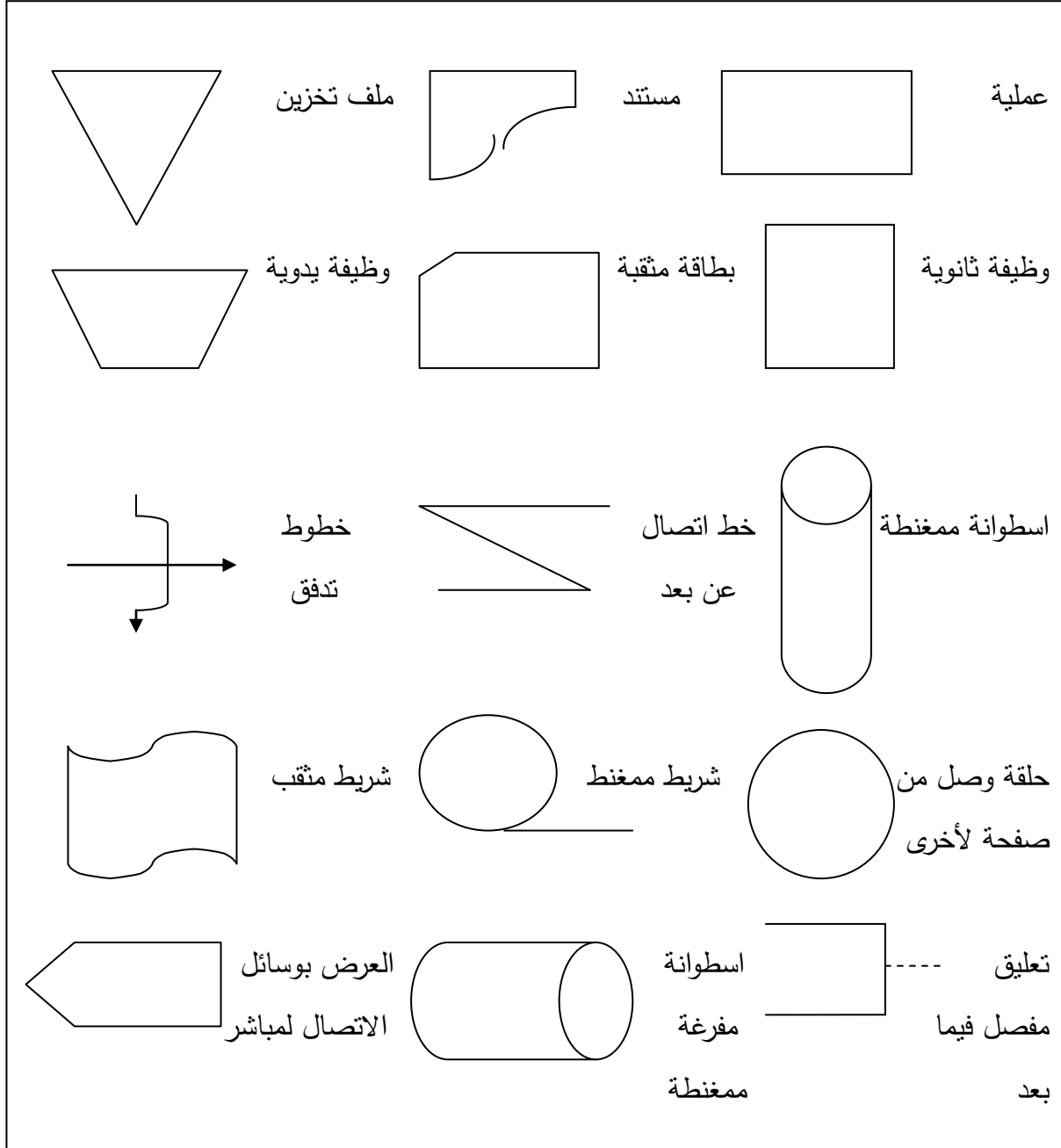
كما يجب مراعاة مايلي عند إعداد هذه الخرائط:¹

- يجب استعمال الكتابة بجانب الرموز و الرسوم لتكوين خريطة سهلة الفهم؛
- إضافة معلومات أسفل الخريطة إذا لم تكن واضحة، وذلك لزيادة الإيضاح؛
- يجب أن يوضح بالخريطة إذا لم تكن واضحة؛
- يجب أن يوضح بالخريطة مصدر كل مستند والجهة التي ترسل إليه.

ومن مزايا هذه الخرائط أنها تعطي لمعدها أو قارئها فكرة عن نظام الرقابة وتمكنه بسرعة وسهولة أكبر في الحكم عن مدى جودته، ويعاب عن هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها تصبح صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا على أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية والتي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقييم الرقابة الداخلية.

¹ محمد يوسف جربوعة، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان ، الأردن، 2000، ص115

وفيما يلي مجموعة من الرموز و الأشكال التي تستعمل في خرائط التدفق:
 الشكل رقم(02-02): رموز وأشكال تستعمل في خرائط التدفق



المصدر: غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص220

المطلب الرابع: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية بعدد من الخطوات هي :

1 - جمع الإجراءات:¹ تهدف هذه المرحلة إلى جمع كل ما يساعد على المراجع الداخلي على تقييم الأنظمة والإجراءات والمناهج في المؤسسة، وتتعلق الإجراءات بتعليمات تنفيذ الأعمال، الوثائق المستخدمة، محتواها نشرها، وحفظها وكذلك الترخيص والمصادقة، تسجيل ومعالجة المعلومات اللازمة لسير المؤسسة ومراقبته وتختلف الإجراءات المستخدمة بين كل قسم ووظيفة في المؤسسة، ويتطلب وصف الإجراءات عدة جلسات مع المسؤولين عن الوظيفة المدروسة، ونتيجة هذه المرحلة هو السماح بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وإعداد وظيفة تحليلية تسمح بالانتقال إلى فحص عمل النظام، وتعتمد هذه المرحلة على:

- التعرف على الوثائق الموجودة؛
- استجابات؛
- تحليل الدورات باستخدام المخططات؛
- قوائم الاستقصاء ودليل الإجراءات.

2 - اختبارات الفهم: يحاول المراجع أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع وعليه أن يتأكد من أنه فهمه وذلك

عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه للعمليات²، "وعملها تتم هذه العملية في السنة الأولى بشكل يتزامن مع وصف النظام، وليس الهدف منها البحث عن الأخطاء ولكن التأكد من تطابق النظام الموصوف مع واقع المؤسسة، ويقوم المراجع باختبار عدد محدود من العمليات ويتتبع دورتها بالصعود إلى أصلها ثم النزول إلى النتيجة التي تقدمها، ويقوم بفحص تطابق معالجة الوثائق مع ما هو مشار إليه على مخطط تدفق الوثائق، ويقدم اختبار التطابق ضمانا على صحة وصف النظام، وفي حالة اكتشاف أخطاء يجب تصحيح الوصف، ويعاد هذا الاختبار كل سنة للتأكد من عدم تغيير النظام بالنسبة للسنة الماضية"³

3 - تقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية : "بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير)، يستعمل في هذه الخطوة في الغالب استمارات مغلقة تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو لا (الجواب بنعم إيجابي، الجواب بلا سلبي)، وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه وذلك من حيث التصور"⁴، "وتهدف عملية التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية إلى تحديد النواحي التي يرغب المراجع الاعتماد عليها في عملية التوقف، وقد يقرر عدم الاعتماد على بعض العناصر في النظام لأسباب معينة منها :

¹ عيادي محمد لمين، مرجع سابق، ص 142

² محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 73

³ عيادي محمد لمين، مرجع سابق، ص 143

⁴ محمد بوتين، مرجع سابق، ص 73

- تصميم غير محكم مما يترتب عليه عدم الاطمئنان ودقة البيانات المحاسبية
 - إن ذلك يتطلب مجهود أكبر عند القيام بالاختبارات والفحص مما يترتب عليه الجهد¹
- اختبارات الاستمرارية: ² يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقا في الواقع و بصفة مستمرة ودائمة، إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوة مقارنة بإختبار الفهم والتطابق تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقا باستمرار ولا تحمل خلا

4 -التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: ³إعتادا على إختبارات الاستمرارية السابقة يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره عند إكتشاف سوء أو عدم تطبيق نقاط القوة، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها المراجع عند التقييم الأولي لذلك النظام، وتقديم حوصلة في وثيقة شاملة (وثيقة تحليلية) مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم توصيات قصد تحسين الإجراءات.

المبحث الثالث: دور عناصر نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية

تعتبر عناصر المعلومات المحاسبية أحد أهم المقومات الأساسية للرقابة الداخلية الفعالة، فهو يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونيا، ويستجيب لوضعية وطبيعة نشاط المؤسسة فهو يفي باحتياجات المشروع وتصميم لدورات مستنديه تحقق رقابة فعالة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ضمان جودة عناصر نظام المعلومات المحاسبية وسنبين دورها في تدعيم نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: ضمان جودة عنصر المدخلات

تتم في هذه المرحلة أحداث اقتصادية داخل المؤسسة وخارجها ويتم تحديدها وترتيبها، بحيث يتم التأشير على كل خلية، ويتم التطرق إلى تحديد مصادر المدخلات، تقسيم الأنشطة المحاسبية إلى دورات، ثم الرقابة على المدخلات.

1 - تحديد مصادر المدخلات: وتتم بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:⁴

- 1 - الحصول على البيانات: هذه العملية تشير إلى تسجيل البيانات من أحداث تحدث في شكل معين مثل: إيصال البيع، إيصالات شخصية، أوامر الشراء
- 1 2 - التأكد من الصحة: هذه العملية تشير إلى عملية التأكد من صحة البيانات حتى يتم التأكد منه تم الحصول عليها وتسجيلها بطريقة صحيحة، أمثلة لهذه العملية هي مراجعة شخص لعمل شخص آخر

¹ غسان المطارنة، مرجع سابق، ص 215

² محمد بوتين، مرجع سابق، ص 215

³ نفس المرجع، ص 75

⁴ سعد بن البار، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية (دراسة حالة مؤسسة الأقمشة الصناعية TINDAL-المسيلة)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 95

- 3 1 -التصنيف:** هذه العملية تتعلق بوضع عناصر البيانات في قطاعات معينة بحيث تعطي معنى للمستخدم لهذه البيانات، فمثلا أرقام المبيعات يمكن تصنيفها حسب نوع المخزون، الحجم، العملاء، المورد، مخازن الشحن، أو أي أساس آخر يعطي الأرقام المبيعات معنى
- 4 1 -الفرز والترتيب:** هذه العملية تتعلق بوضع عناصر البيانات في ترتيب معين أو محدد مقدما، سجلات المخزون مثلا يمكن أن ترتب وفقا لترقيم المنتجات أو مستوى الأنشطة أو القيمة النقدية أو أي أساس آخر يوضح في السجل وفقا للسجيل وفقا لرغبة و إحتياج المستخدم
- 5 1 -التلخيص:** هذه العملية تدمج أو تجمع عناصر البيانات، فمثلا عند إعداد ميزانية فإن الرقم الكلي للأصول المتداولة يمثل أكثر تحديدا وتفصيلا للأصول
- 6 1 -العمليات الحسابية:** هذه العملية تشير إلى العمليات الحسابية أو العمليات المنطقية لإستخدام البيانات فمثلا العمليات الرياضية مطلوبة حتى يمكن التوصل إلى مرتبات الموظفين
- 7 1 -التخزين:** هذه المعلومات تضع البيانات في أماكن تخزين في وسيلة معينة مثل المستندات أو الأشرطة المغنطة والتي يمكن إسترجاعها عند الحاجة إليه
- 8 1 -الإسترجاع:** هذه العملية تتطلب البحث عن والحصول على أي جزئية لعناصر البيانات المعنية من الوسيلة المستخدمة في التخزين
- 9 1 -إعادة الإنتاج:** هذه العملية تعني إعادة إنتاج البيانات من وسيلة أخرى أو في موقع آخر في نفس الوسيلة، مثلا سجل من البيانات مخزن في أقراص ممغنطة ممكن أن يعاد تسجيله على قرص آخر أو شريط ممغنط لأجراء عملية تشغيله أخرى أو لأغراض حفظ معينة
- 10 1 -الإنتشار أو الإتصال:** هذه العملية تتضمن تحويل البيانات مكان لأخر ويمكن أن تحدث في أماكن إنتقاء مجموعة من عمليات تشغيل البيانات، فمثلا البيانات تتحول من وسيلة للمستخدم في شكل تقارير مطبوعة أو على شاشة، الغرض النهائي من نظم المعلومات هو توزيع أو توصيل المعلومات إلى المعلومات إلى المستخدم النهائي .
- 2 -تقسيم الأنشطة المحاسبية إلى دورات:** إن دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية يتم من خلال تقسيم الأنشطة المحاسبية إلى دورات ومن ثم متابعة عينات للنشاط من أولها إلى آخرها لكل دورة وهذه الدورات هي:¹
- 1 2 -دورة المبيعات:** الذمم المدينة والمقبوضات والتي تشمل الإجراءات والسياسات المتبعة وتقسيم الأعمال والواجبات بحيث لايقوم شخص بعمل أكثر من خطوة واحدة بالنسبة لخطوات البيع والتي تشمل :
- إستلام طلب الشراء في حالة البيع بالأجل
 - المصادقة على الإئتمان في حالة البيع بالأجل
 - عمل أمر البيع
 - عمل كشف شحن البضاعة

¹ هادي التميمي، مرجع سابق، ص 89

- مطابقة نسخة من أمر البيع ونسخه من كشوفات الشحن من قبل قسم المحاسبة (الذمم المدينة) وعمل إرسال الفواتير
- 2 2 - دورة المشتريات:** الذمم الدائنة والمدفوعات والتي تشمل إجراءات شراء البضاعة أو الخدمات والموجودات وتتكون من :
 - طلب الشراء من قبل المخازن أو جهة مخولة وإرسالها إلى قسم المشتريات
 - عمل أمر الشراء من قبل قسم المشتريات وبعده نسخة
 - عمل كشف إستلام البضاعة من قبل الإستلام وإرسال البضاعة إلى المخازن
 - إستلام فاتورة المورد ومقارنتها مع أمر الشراء وكشف الإستلام وقيدها في الدفاتر من قبل قسم المحاسبة (الذمم الدائنة)
 - عمل مستند الصرف مرفق به أمر الشراء، كشف الاستلام والفاتورة وتحويل أمر الدفع، إلى حصة أخرى لدفعها
- 2 3 - دورة الإنتاج:** وتشمل إجراءات خزن المواد، إصدار المواد للإنتاج، تقسيم أو التوزيع عناصر تكلفة الإنتاج على البضاعة المصنعة واحتساب وقيدها تكلفة البضاعة المباعة.
- 2 4 - دورة الرواتب:** وتشمل الإجراءات المتعلقة بتعيين وفصل الموظفين، تحديد الرواتب والأجور وحفظ ومعرفة الوقت بالنسبة للعمل، عمل كشوف الرواتب، والاستقطاعات من الرواتب، الراتب الصافي وإجراءات دفع الرواتب.
- 2 5 - دورة التمويل:** والتي تشمل تحويل الحصول على التمويل تنفيذ وتسجيل العمليات وعلى سبيل المثال الحصول على قروض البنك، التأخير، السندات، وكيفية التعامل مع إصدار رأس مال.
- 3 رقابة المدخلات :** وتهدف إلى التأكد من أن العمليات قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة وكاملة وفي التوقيت الملائم، وبالتالي يجب أن تظهر المقادير أو القيم الصحيحة في الحسابات الصحيحة وفي الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات، وهناك إجراءات عديدة للرقابة على المدخلات منها:¹
 - 3 1 - الفحص بالعين:** وهو التدقيق الذي يقوم به الموظف المعين على البيانات الداخلة فمثلا، عادة ما يقوم الكاتب في قسم أوامر البيع بفحص الأمر الذي يصل إليه من العميل ويدقق في كل مفردات البيانات المطلوبة ويتأكد من صحة رقم صنف المنتج أو البضاعة المطلوبة.
 - 3 2 تصميم جيد للمستندات:** يشجع على تسجيل بيانات كاملة وصحيحة عن العمليات المطلوب تسجيلها، حيث يفترض أن يوجد في المستند تعليمات واضحة ومسافات مناسبة وواضحة لكتابة البيانات في المستند.

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 105

3 3 سجل المستندات: حيث تسجل فيه المستندات الواردة قبل عملية التشغيل والخارجة بعد عملية التشغيل، بذلك يمكن تتبع حركة المستندات والرقابة عليها، ومن أمثلة سجل المستندات دفتر يومية المتحصلات النقدية، سجل الأجور، المرتبات، سجل محاضر الاستلام.

3 4 شرائط الرقابة: مثل الشرائط داخل المسجل النقدية في المحلات الكبرى حيث تمثل دليل إثبات على عمليات تحصيل نقدية، وتقرن البيانات هذه الشرائط مع النقدية الفعلية المتحصل عليها، ولذلك يحرص الموظف المسؤول على أن يكون يقضا في تناول العمليات النقدية.

3 5 ترميز الحسابات: وهو نظام لإعطاء رموز معينة (حروف أو أرقام) لكل الحسابات التي تتضمنها خريطة البيانات في الوحدة الاقتصادية، ويساعد هذا النظام على تسجيل العمليات وتتبع البيانات والتأكد من استخدام إجراء التشغيل المناسب.

المطلب الثاني: ضمان جودة عنصر معالجة المدخلات

تهدف الرقابة على عمليات معالجة وتخزين البيانات إلى تجنب ومنع واكتشاف عمليات المعالجة غير السليمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية يتطلب مايلي:

1 -إدارة الموارد البشرية:¹ يعتبر العنصر البشري المكون الاكثر أهمية في إدارة نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، وواحد من المقومات الأساسية التي يقوم عليها، فالموظف المؤهل علميا وعمليا يستطيع إنجاز وتقديم المهام والوظائف الموكلة إليه بكفاءة وفعالية، كما أن الموظف الذي يتمتع بالنزاهة الاخلاقية والسلوكية يغني عن الكثير من الإجراءات و الضوابط الرقابية، وهذا يقودنا إلى أهمية إختيار وتوظيف الافراد والكوادر البشرية المؤهلة و المدربة مما يستلزم وضع شروط محددة للأفراد الذين يعملون في إدارة نظم المعلومات و الأجهزة الرقابية.

2 -تقسيم العمل: إن تقسيم العمل يقلل من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة و التلاعب وهو يقوم على الاعتبارات التالية:²

1 2 الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله: إن الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي من شأنه أن يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية، وبالتالي نحصل على معلومات صادقة عن الحدث بعد المعالجة

2 2 الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل و سلطة تسجيله: إن هذا التقسيم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول، نظرا لأن الاحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين، وتسجيل العمليات المتعلقة لهذا الأصل يدخل اختصاصات موظف آخر

2 3 الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه: إن الفصل بين سلطة تقرير الحصول على الأصل و الاحتفاظ به يقلل من احتمالات وقوع التلاعب بين الاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية

¹ سعد بن البار، مرجع سابق، ص100

² محمد التهامي طواهر، مسعود الصديقي، مرجع سابق، ص107

2 4 تقسيم العمل المحاسبي: انطلاقاً من عدم إنفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها، فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها بمراقبة عمل موظف معين بموظف آخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقسيم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب و التزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حال وقوعها

3 ضمان الالتزام بالمبادئ المحاسبية: ترتبط بكيفية إعداد التقرير النهائي لمراجع الحسابات وتشمل:¹

3 1 احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها : إن هذه المبادئ هي عبارة عم قواعد وأصول محاسبية تطبق في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في العمل، والتي صادق عليها مؤلفون أكاديميون وهيئات ومنظمات معتمدة، والذين يعتبرون مرجعاً موثقاً به محاسبياً على أن تمثل توجيهها سليماً إلى القرارات المالية إن هذه المبادئ والقواعد لا يمكن اعتمادها كقواعد طبيعية نشأت نتيجة البحث انطلاقاً من بديهيات أساسية ومسلّمات لأنها ليست دائمة كما في المبادئ المتعارف عليها في العلوم التجريبية، بل تتغير هذه المبادئ كحصيلّة لتعميم السلوك والممارسة المحاسبية، كما لا يقتصر هذا المعيار على التحقق من مدى اعتماد المبادئ المحاسبية المستخدمة، ولكن يتعداه إلى التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق بها تلك المبادئ ولا يتطلب هذا المعيار من المراجع أن يقوم بإعداد قائمة بالمبادئ المحاسبية والطرق المستخدمة ولكن يطالب فقط بإبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المستخدمة في الوصول إلى الحسابات الختامية للنتائج والميزانية مقبولة أو لا.

3 2 ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية: ينبغي أن يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ويهدف هذا المعيار إلى ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية وتأثيرها على القوائم المالية، ويجب أن يذكر في تقريره إلى حالات إستبدال مبدأ متعارف عليه بمبدأ آخر متعارف عليه، كما يترتب عن هذا الإستبدال آثار جوهرية في الحسابات المعينة، ومثل هذا التحفظ في التقرير ضروري من أجل أن يعلم من يطلع على حسابات المنشأة بأن تغيراً قد طرأ على المبادئ المحاسبية المعتمدة، ولأن عدم الإفصاح عن حدوث التغيير قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات خاطئة من طرف الجهات التي تستخدم هذه المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات .

4 رقابة التشغيل: يجب أن تدخل بيانات العمليات إلى نظام التشغيل بدون أي نقصان، كما يجب تشغيل هذه البيانات تشغيلاً صحيحاً وكاملاً لذلك تشمل عملية الرقابة على التشغيل على إجراءات للمطابقة والمقارنة على البيانات المحاسبية التي تتدفق داخل النظام لتحقيق مايسمى (إجراءات الضبط الداخلي التلقائي) ومن أمثلة هذه الإجراءات مايلي:²

4 1 - الأفعال الموثقة: وتشمل الأفعال التي تنتقل المسؤولية المحاسبية عن شيء معين إلى مكان أو شخص، آخر بإستخدام المستندات، فمثلاً، يفيد وجود إشعار الشحن بأن البضاعة قد شحنت وأن مسؤولية حمايتها أصبحت الآن على المشتري أيضاً توقيع الموظف المسؤول على إشعار الشحن يعني مسؤولية عن أي قصور في عملية الشحن.

¹ سعد بن البار، مرجع سابق، ص103

² أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص106

4 2 - الرقابة بالمجاميع: هو إجراء رقابي أساسي لا غنى عنه عند تشغيل العمليات المحاسبية وفقا لنظام الدفعات (المجموعات) ويشمل هذا الإجراء على جمع البيانات دفعة أو مجموعة من مستندات العمليات قبل عملية التشغيل، ثم يعاد جمع هذه البيانات مدة أخرى أثناء التشغيل، فإذا حدث توافق في المجاميع فمعناه أن العمليات المسجلة قد تم تشغيلها تشغيلًا صحيحًا ومكتملاً، فمثلاً يمكن أن يقوم الموظف في قسم مطالبات العملاء بتجميع القسم المطالب بها العملاء من واقع دفعة من فواتير البيع الجديدة، ثم يقارن هذا المجموع فيما بعد مع مجموع القيم التي تم ترحيلها إلى حسابات العملاء في دفتر أستاذ العملاء المساعد، فإذا حدث توافق في المجاميع فمعناه أن القيم المطالب بها العملاء قد تم ترحيلها ترحيلاً صحيحاً ومكتملاً، كما يمكن استخدام نفس المجموع للتحقق من عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام

4 3 - التسويات: وهي مقارنات تجري بين بيانات متحصل عليها من مصدر مستقل مع البيانات التي يتم تشغيلها حتى يمكن اكتشاف أي حذف أو خطأ في التشغيل، ومن أمثلة التسويات المقارنة التي تتم من مجموعتين ثم احتسابهما بطريقة مستقلة مثل رقابة المجاميع السابق الإشارة إليها ومثل:

- مقارنة مجموع المدين مع مجموع الدائن عند تسجيل العمليات في دفاتر اليومية وعند إعداد ميزان المراجعة (القيد مزدوج)
- مطابقة رصيد البنك بالدفاتر مع الرصيد الظاهر بكشف حساب البنك
- مطابقة مجموعة أرصدة حسابات العملاء في دفتر أستاذ العملاء المساعد مع رصيد حساب مراقبة إجمالي العملاء في دفتر الأستاذ العام.

المطلب الثالث: ضمان جودة عنصر المخرجات:

يجب أن تكون مخرجات نظام الرقابة المحاسبية كاملة، ويمكن الاعتماد عليها، ويتم توزيعها على الشخص المسؤول المفترض أن تصل إليه هذه المخرجات وتشمل إجراءات رقابة المخرجات على ما يلي:¹

1 - إجراءات التحقق والتقييم: وهي اختبارات يقوم بها شخص أو أكثر لأعمال قام بها آخرين، فمثلاً يمكن للموظف في قسم أن يقوم بمراجعة فاتورة البيع قبل إرسالها إلى العملاء أيضاً يمكن أن يقوم أمين الخزينة بمراجعة قسائم الإيداع التي قام الصراف بإعدادها قبل إرسال الشيكات لإيداعها في البنك، ويمكن أن يقوم المراجع الخارجي بعمليات مراجعة إضافية باستخدام العينات على عمليات الجرد الفعلي التي قام بها موظفي المخازن.

ويمكن أن يقوم بعملية التحقق وتقييم شخص آخر من خارج الشركة، فمثلاً يقوم العملاء بمراجعة كشوف حساباتهم المرسله إليهم من الشركة قبل دفع المستحق عليهم، أيضاً يمكن للمراجع الخارجي أن يفحص القوائم المالية إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية من كل جوانبه قبل أن يصدر رأيه في هذه القوائم .

¹ نفس المرجع أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 108

2 -أرشيف التوزيع: وهو قائمة بالأفراد الذي يفترض أن تصل إليهم التقارير المختلفة التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبية، وبذلك يتم التحقق من عملية التوزيع من خلال مطابقة عملية التوزيع الفعلي لمخرجات النظام مع الأشخاص المحددين في أرشيق التوزيع.

خلاصة الفصل

لقد تبين لنا من خلال التطرق إلى الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية وإلى علاقته بنظام المعلومات المحاسبية أنه نظام عام يعمل على وضع مجموعة من الإجراءات والقوانين وقواعد العمل التي تضمن حماية أصول المؤسسة وصحة المعلومات والتأكد من مدى الالتزام بها من طرف الموظفين، كما يعمل هذا النظام على اكتشاف الغش والأخطاء هذا من جهة أخرى مدى مساهمة عناصر المعلومات المحاسبية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال جودتها وصدق المعلومات المقدمة من طرفها لكن العلاقة كانت نظرية وسنتطرق إليها ميدانيا مع التحليل الإحصائي لها عن طريق الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة مديرية

اتصالات الجزائر

خنشلة

تمهيد

بعدها تم التعرض للإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها في المؤسسة في الفصل الأول، و إلى الأداء المالي وفعالية تطبيق تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي في الفصل الثاني، سوف يتم التعرض في هذا الفصل للجانب التطبيقي لمعرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين المالي في المؤسسة العمومية، وقد تم اختيار مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة- الأداء لتكون محل الدراسة باعتبارها من المؤسسات التي تعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية والإدارية، ومحاولة منها تطبيق أحدث أساليب التكنولوجيا لضمان السير الحسن لجميع أعمالها التنظيمية من دون مشاكل وتحقيق أداء مالي جيد والوصول إلى الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمديرية اتصالات الجزائر _خنشلة_

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض وتفسير النتائج

المبحث الأول: التعريف بمديرية اتصالات الجزائر_خنشلة_

وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق الى التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي، مع شرح مهام كل مصالحها.

المطلب الأول: تقديم مديرية اتصالات الجزائر

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على المؤسسة محل الدراسة ومهامها

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر من اكبر المؤسسات الوطنية في تطوير التكنولوجيات، وهي شركة ذات أسهم تقدر بـ 500.000.000 دج، ورأس مال عمومي في سوق وشبكات خدمات الاتصالات الالكترونية نشأت بموجب القانون 2000/30 المؤرخ في 2000/08/05، المتعلق والمتضمن إعادة هيكلة البريد والمواصلات فمن خلال هذا القانون تم فصل قطاع البريد عن قطاع المواصلات، إذ أعيد بعثها تحت اسم "اتصالات الجزائر" حيث تعمل حسب التقييم الجديد تحت وصاية :

- المديرية العامة لاتصالات الجزائر(العاصمة)
- التنسيقية الجهوية لاتصالات الجزائر(باتنة)

حيث ان مهامه أصبحت خاصة بها وهذا بموجب قانون 2003/03 الراجع للنظام الأساسي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الطابع قانوني للشركة ذات أسهم، ودخلت رسميا في ممارسة نشاطها ابتداء من 2005/01/01 وذلك باعتمادها على ثلاثة أهداف في عالم التكنولوجيا والإعلام والاتصال وهي: المردودية الفعالية وجودة الخدمات.

كما يمكن اعتبارها شركة اقتصادية وتجارية وخدمية، بإنشاء وبيع خطوط الهاتف وكذلك خدمة الانترنت ADSL، وتركيب روابط خاصة، إما بالولايات فيما بينها أو المؤسسات أو البنوك أو تقديم الخدمات الجديدة للزبون والمتمثلة في الهاتف السلكي واللاسلكي، حيث إن رغبتها هي تحقيق مستوى عالي قياسي تقني اقتصادي أو اجتماعي لتبقى الرائدة في ميدانها.

الفرع الثاني: مهام اتصالات الجزائر

- اهم أنشطة المؤسسة، وهي التزويد بخدمات الاتصال التي تسمح بنقل وتغيير الصوت،الرسائل المكتوبة المعطيات الرقمية المرئية والصوتية؛
- تقوم بتنمية الاستغلال والتسيير للشبكات العمومية الخاصة للاتصالات؛
- تعمل على وضع استغلال وتسيير الاتصالات المحلية مع المتعاملين في الشبكة.

المطلب الثاني: إستراتيجية مديرية اتصالات الجزائر بخنشلة وأهدافها

لكل مؤسسة مؤسسة إستراتيجية تتبعها وفيما يلي سنتعرف على إستراتيجية المؤسسة محل الدراسة

وأهدافها

الفرع الأول: إستراتيجية مديرية اتصالات الجزائر-خنشلة-

1 -على المستوى التقني: الانتشار بشبكة اتصالات متسلسلة حديثة مرتكزة على أحدث التكنولوجيات (IP/MPLS-DWDM) آمنة كثيرا، جد فعالة ومهيأة بشكل خاص لربط جيد ومضمون والبدء بترحيل الشبكات الموجودة نحو محاولات الاتصالات الجيدة.

2 -على المستوى التجاري: إطلاق منتجات جديدة وخدمات بقيمة مضافة، إقامة شركات إستراتيجية (محلية ودولية) في عدة قطاعات وخاصة شبكات الانترنت VOIP،XDSL ووضع سياسة خاصة بإعادة توازن الأسعار.

3 -على المستوى التنظيمي: تحسين وضعية الأجهزة المكلفة بخدمة الزبائن، الحسابات الكبرى والمناطق والأحياء السكنية، ثم وضع سياسة اتصال وإعلام داخلية وخارجية عبر مختلف قنوات الاتصال، والقيام بإعداد أدوات التسيير التقني والتجاري الفعالة، والعمل على تحسين التنظيم الداخلي.

الفرع الثاني: أهدافها

دخلت اتصالات الجزائر عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال للأهداف التالية:

- زيادة عرض الخدمات الهاتفية وتسهيل عمليات المشاركة في مختلف خدمات الاتصال لأكبر عدد من المستعملين وبوجه خاص المناطق الريفية
- زيادة نوعية الخدمات المعروضة
- جعلها أكثر منافسة في خدمات الاتصال
- من أجل المشاركة كمثل رئيسي في مجال برامج تطوير المؤسسة
- تنمية وتطوير شبكة وطنية للاتصالات وفعالية توصيلها بمختلف طرق الإعلام
- الحفاظ على مكنتها العالية كشركة إعلام واتصال

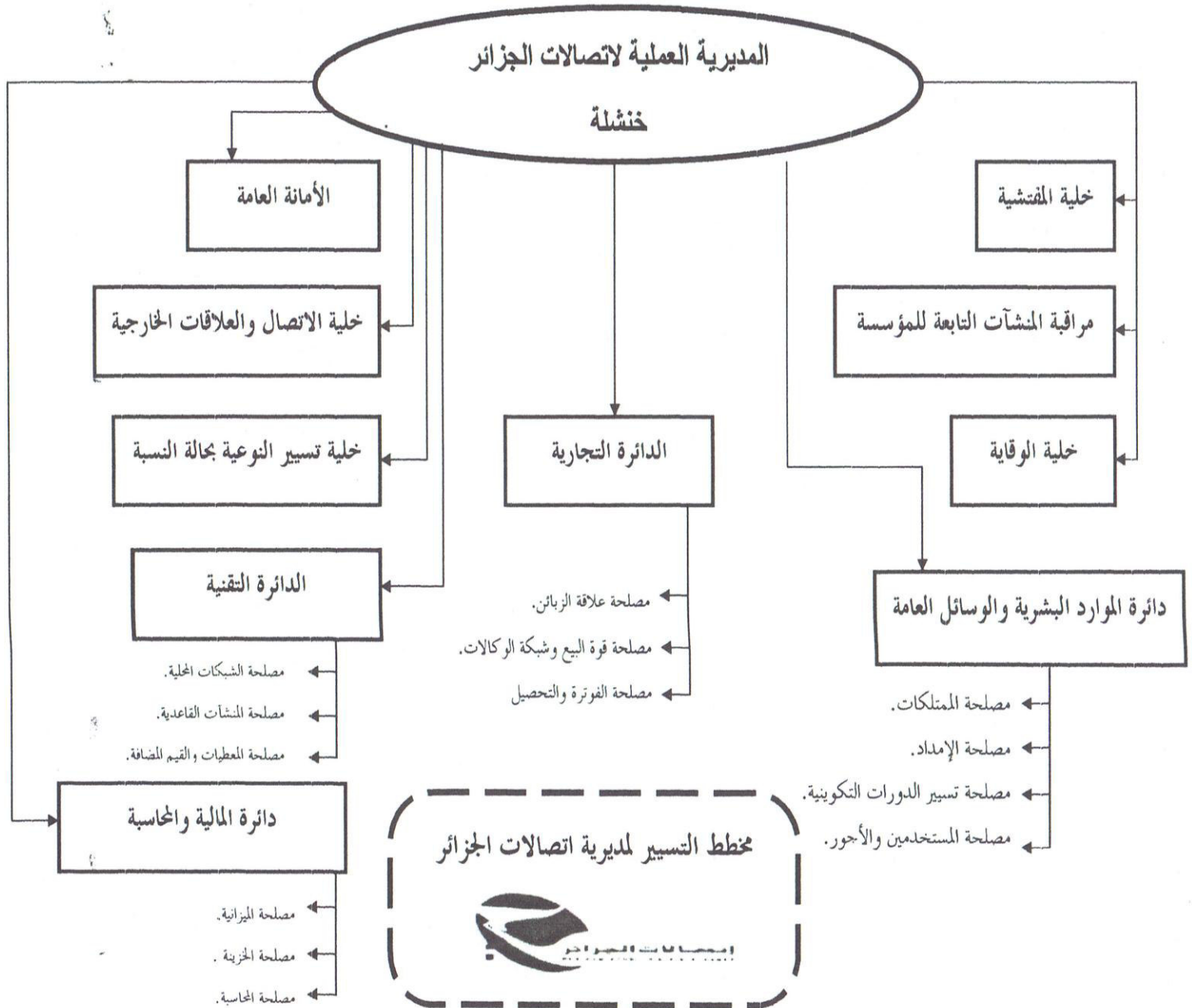
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر - خنشلة - وشرح مصالحه

سنقوم بالتعرف أكثر على هذه المؤسسة لكن من جانب آخر ألا وهو من ناحية الهيكل التنظيمي لها

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي

ولقد اجريت دراستنا في مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة - والتي هيكلها التنظيمي كما هو موضح

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر - خنشلة -



المصدر: مكتب الموارد البشرية والوسائل العامة

الفرع الثاني: شرح مصالح الهيكل التنظيمي

وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المصالح الموجودة على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1- دائرة الموارد البشرية والوسائل: تنقسم بدورها إلى أربع مصالح:

1 1 - مصلحة الممتلكات: وتقوم هذه المصلحة بتسيير ومتابعة الممتلكات الخاصة باتصالات الجزائر سواء

كانت منقولة أو ثابتة، والبيع بالمزاد العلني وضمان جرد العقارات وسيارة الخدمة

1 2 - مصلحة الإمداد: تقوم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بشراء الوقود وقطع الغيار أو بمعنى آخر كل لوازم

السيارات، وإعادة تهيئة المنجزات القديمة وتقييم ميزانيتها في إطار الموجب المعمول به مثل طلاء

الجدران، الإنارة، الزجاج... وشراء كل مستلزمات المكاتب مثل: الأقلام، الورق... الخ كذلك امن وحماية

العمال، وتنسيق وتنشيط أعمال المؤسسة في مجال التنظيف والأمن داخل ووحدات ومراكز المؤسسة.

1 3 - مصلحة تسيير الدورات التكوينية: تقوم هي كذلك بوضع مخطط للتكوين، ووضع ميزانية تنبؤية من

خلال مخطط للتكوين وضمان متابعة تنفيذها وإجراء دورات تكوينية بالنسبة للعمال ومواكبة التكنولوجيا

الحديثة، من خلال الدورات التكوينية بصفة إجبارية وفي جميع الاختصاصات تقنية، تجارية، وتكوين العمال

بهدف تحسين المستوى والأداء الوظيفي، تقييم الفرد المكون بالطرق المعمول بها داخل المؤسسة.

1 4 - مصلحة المستخدمين والأجور: تقوم هذه المصلحة بدراسة كل الملفات الموضوعية بهدف طلب توظيف

حسب الأقدمية والرقم التسلسلي المسجل على سجل خاص لهذا الغرض، وتوفير مناصب شاغرة حسب

التخصص، وكذا تطبيق القانون الساري والمعمول به ومواده، والرد على المراسلات سواء في الإدارة المركزية أو

الخاصة بالعمال، ومتابعة شكاوي العمال والتكفل بها، كما تسهر على تكوين لجان متساوية الأعضاء لجنة

تأديبية (المدة 03 سنوات)، وتكوين لجان الوقاية والأمن، والمحافظة على حقوق العمال ومتابعتها

(الترقية، الصحة، المنح، العطل، الأجر)، ومتابعة تسلسل مراحل العمل من بداية شغل الوظيفة إلى غاية التقاعد أو

الاستقالة. بمعنى آخر انتهاء مهامه داخل المؤسسة وتقسيم المهام على الموظفين وهذا حسب البريد الوارد

والمعاينة الدقيقة قبل الرد، ومعالجة الكشوفات الحسابية الخاصة بالمستخدمين، والقيام بدراسة كل المراسلات

الخاصة بالطلبات سواء التعويضات أو العمل الدائم، النقل، المنح العائلية، وتعويضات القيام بمهمة سواء داخل

الولاية أو خارجها، تعويضات الساعات الإضافية.

2 - الدائرة التجارية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح:

2 1 - مصلحة علاقة الزبائن: تقوم بمعالجة ودراسة شكاوي الزبائن، ومتابعة صيرورة الطلبات وتسريح الرد عليها

لإرضاء الزبون، واستقبال وتوجيه الزبائن، كما تقوم باقتراح الحلول على الزبون في حين عدم وجود الحلول

الفورية، وتنشيط الوكالات التجارية بتحسين الخدمات حسب الأولوية.

2 2 - مصلحة قوة البيع وشبكة الوكالات: وتقوم هذه المصلحة بتوفير جميع المصالح المادية (جهاز

الحاسوب، الطابعة... الخ) للوكالات وهذا عن طريق الاتصال بمصلحة الإمداد عن طريق التبشير، والبحث عن

زبائن جدد (خاصة في الأحياء الجديدة وهذا بجمع طلبات الزبائن الجدد وتسليمها إلى المصلحة التقنية)، وكذا

التعريف والإعلان عن التسهيلات والعروض للزبائن، وإعداد التوقعات خلال السنة المقبلة، ووضع مخطط للعملية التجارية يبين الأهداف من البيع لكل صفقة تجارية.

2 3 مصالحة الفوترة والتحصيل والمنازعات: وتقوم هذه المصلحة بـ:

2 3 1 - الفوترة: متابعة جميع فواتير الهاتف الثابت وخدمات الانترنت للمهنيين (المؤسسات والإدارات...)

اتفاقيات مع الإدارات مثل: ميزانية البلدية والولاية في إطار تحصيل الديون وضمان حقوق المؤسسة. متابعة الوكالة التجارية من حيث النشاطات والنتائج (التحصيل، المبيعات).

2 3 2 - التحصيل والمنازعات: ويتمثل في تحصيل ديون الزبائن وهي نوعان: الديون الملغية، ديون

المشتركون وذلك حسب الفئات (101 زبون عادي، 102 عمال مجمع اتصالات الجزائر، 103 وكالات).

• في حالة ديون الزبائن الملغين: في حالة تعذر الطول الودية يتم احالة الملف للمحامين المتعاقدين مع

المديرية (تتعامل مديرية اتصالات الجزائر مع 08 محامين متعاقدين معها لمتابعة المدنيين سيما المبالغ الكبرى).

• في حالة ديون الزبائن المشتركين: يتم الاعذار عبر البريد أو التليغرام، وعبر تنقل مختص

PORTE A PORTE متكون من سائق وسيارة تابعة للمؤسسة وعون مختص ورئيس مصلحة، أو عن طريق

العروض الذكية التي من خلالها تتمكن المؤسسة من تحصيل ديونها والمحافضة على حظيرة الخطوط مثل ما

يسمى بالخط السهلي وهو عرض خاص بالزبائن في التسديد وهو دفع 10% من الديون والاستفادة من بطاقة

"امال" مجانية يتم استعمالها من الثابت باضافة من خدمة الانترنت ذات التفق العالي باشتراك شهري 1MG/S

وثلاثة اشهر 512KB/S وMODEME خط WI-FI مجانا، ويكون اللجوء إلى القضاء لتحصيل الديون وهو آخر

حل.

3- الدائرة التقنية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح:

3 1 1 - مصلحة الشبكات المحلية: تقوم بـ:

• بتنشيط مراكز الإنتاج للاتصال.

• تطبيق القوانين المعمول بها في إطار التقنيات الهاتفية الحديثة.

• مراقبة نوعية الخدمات المقدمة الخاصة بالمتعطلات الهاتفية اليومية.

• المراقبة التقنية للشبكة، المشتركين مع ترتيب الارشيف الخاص بكل عملية والانجاز حسب العدد

المطلوب للزبائن.

3 2 - مصلحة المنشآت القاعدية: وتقوم بـ:

• حراسة العدادات الموجودة داخل المراكز الهاتفية التضخمية والهيريترية للاتصالات الرقمية حسب النوافذ

التجارية تحت التصرف المباشر وإعلان النقائص عند الحاجة.

• تطبق الاحكام المعمول بها في النظام التقني لاستغلال الشبكة يوميا.

• تقديم الطلب لشراء ادوات التنظيف والصيانة للمراكز الهاتفية.

• المتابعة الخاصة للتركيبات الطاقوية والمحيط.

3 3 - مصلحة المعطيات والقيم المضافة: تقوم بـ:

- تسيير شبكة المعطيات لكل المؤسسات الإدارية والاقتصادية.
- تقديم المعلومات بشكل سريع ودقيق.
- تقديم الخدمات الجيدة للزبون وذلك عبر شبكة المعطيات ADSL.
- تغيير وتركيب وصيانة اجهزة ADSL.
- السهر على مواكبة التقنيات الحديثة والجديدة التكنولوجية.

4 - الدائرة المالية والمحاسبة: وتنقسم إلى ثلاث مصالح:

4 1 - معالجة الميزانية: تقوم بإعداد الميزانية التقديرية وتخضع للمصادقة من المديرية العامة، وإعداد ميزانية سنوية تتضمن ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

4 2 - مصلحة المالية: تقوم بـ:

- بتسيير خزينة الشركة والمتمثلة في الحسابات البنكية التجارية.
- تجري عملية المراقبة للملفات الخاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة من شراء مشتريات أو مواد مستهلكة في عملية الإنتاج أو شراء استثمارات ثابتة أو منقولة.
- أن تقوم بعملية التسديد تجري رقابة قبلية على الوثائق ويتم ذلك بطريقتين:

✓ عن طريق إصدار صك بنكي لصالح المورد.

✓ عن طريق التحويل إلى حسابه البنكي أو البريدي.

4 3 - مصلحة المحاسبة: وتقوم بـ

- متابعة ميزانية التجهيز والتسيير الخاصة بالوحدة العملية لاتصالات الجزائر والمراكز التابعة لها إقليميا
- تقوم بعد الإحصاء لكل الأرقام الخاصة بالميزانية المتخصصة بالمديرية والمراكز التابعة لها مع تقسيمها حسب العمليات ومهامها.

• ميزانية التسيير، الفوترة، سونغاز، الجزائرية للمياه، شراء خواتم المكاتب، تجهيز أثاث المكتب (كراسي، طابعات...).

- في نهاية السنة تقوم بجرد العمليات المحاسبية لكل حساب وإعداد جدول النتائج والميزانية الختامية للمؤسسة والتي تبين نتيجة المؤسسة في نهاية السنة المالية (خسارة، ربح).

5 - خلية الوقاية والأمن: ويعمل على امن وحماية العامل والمؤسسة، وإعداد سياسة المؤسسة في مجال النظافة وطب العمل، وكذا التنسيق وتنشيط اعمال المؤسسة في مجال النظافة والأمن داخل وحدات ومراكز المؤسسة، وتنظيم ملتقيات وتريصات للعمال المكلفين بذلك.

6 - خلية مراقبة المنشآت التابعة للمؤسسة : وتتمثل مهامها في حراسة العدادات الموجودة داخل المراكز الهاتفية التضخمية والهيرتيزية للاتصالات الرقمية حسب النواظذ التجارية تحت التصرف المباشر للسلم المكلف بالتحكم وإعلان النقائص عند الحاجة، تقديم الطلب لشراء أدوات التنظيف والصيانة للمراكز الهاتفية، ومتابعة

مشاريع إنشاء الصفقات الخاصة بالشبكة الهاتفية على المدى البعيد أو القريب، وحراسة المشاريع الجديدة حيز التطبيق لبدء النشاط أو الشغال المقرر انجازها وهذا القرار من الفئة المكلفة والتأشيرة، والمتابعة الخاصة للتركيبات الطاقوية والمحيط، والمتابعة الميدانية الخاصة بالتركيبات للشبكة المعلوماتية.

7 - مصلحة المفتشية: حيث يشرف رئيس المفتشية على المصلحة ككل مثل الهفوات والأخطاء المرتكبة في الحسابات الكبرى أي تشخيص وتحليل أي خلل في الشركة، وتقييم نوعية الخدمة للزبون، الإشراف على الأيام الإعلامية للشركة.

8 - مصلحة العلاقات الخارجية: وتقوم بجميع المهام التي تربط المديرية بمحيطها الخارجي كتسيير جميع الدورات والملتقيات في المؤسسات التي تتعامل معها بالإضافة إلى أنها المسؤولة بالتعريف عن المؤسسة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

ترتكز الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم في الدراسة وحدودها كما يوضح مجتمع الدراسة والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها وملائمة نموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الإحصائية.

المطلب الأول: نموذج ومنهج الدراسة والأساليب الإحصائية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نموذج الدراسة والتعرف على متغيراتها ومنهجها والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها

الفرع الأول: نموذج الدراسة:

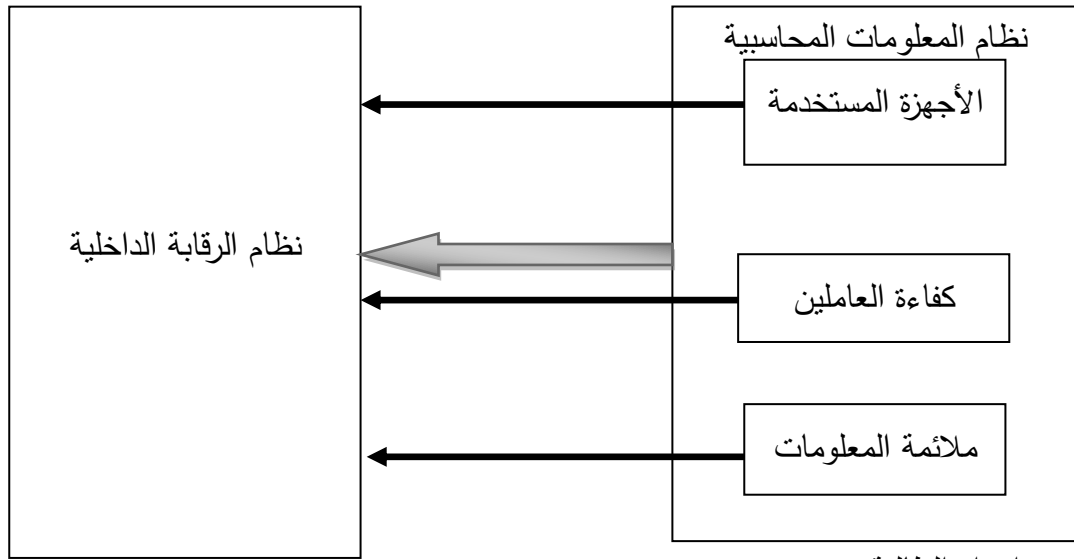
في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تطلب بناء نموذج شمولي مقترح لتشخيص العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية والذي يوضحه الشكل الموالي والذي يشتمل على نوعين من المتغيرين هما:

المتغير المستقل: المتمثل بنظام المعلومات المحاسبية والذي يتجزأ إلى ثلاثة متغيرات هي: الأجهزة

المستخدمة وكفاءة العاملين وملائمة المعلومات

المتغير التابع: المتمثل في نظام الرقابة الداخلية

الشكل رقم: (02-03): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

- 1 - تعريف مستوى الدلالة: هو أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ الأول، ويرمز لهذا الاحتمال بالرمز α (حرف إغريقي ينطق "ألفا") يحدد قبل سحب العينة وعادة يكون 0.05 أو 0.01 وهذه القيم لرفض أو قبول فرضيات العدم والتي يرمز لها بالرمز H_0
- 2 - صياغة الفرضيات: وبناء على نموذج الدراسة، ارتأينا صياغة الفرضية الأساسية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية وذلك على النحو التالي:
الفرضية الأساسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر موظفي مؤسسة إتصالات الجزائر وحدة خنشلة .
أما الفرضيات الفرعية فتضم ما يلي:
- 1 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأجهزة المستخدمة ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.
- 2 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاءة العاملين ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.
- 3 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ملائمة المعلومات ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

الفرع الثاني: منهج الدراسة

إن اختيار منهج دراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدروس كذلك الغاية منه وبالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى معرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة - والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا لتحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة المكونة لها من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تساهم في تحسين الواقع العملي للظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تحيط بها مجموعة من المحددات التي تتحدد بالمجالات التالية:

• **المجال الزمني:** دام المجال الزمني للدراسة الميدانية من توزيع استمارات الاستبيان وتفرغ وتبويب وتحليل البيانات حوالي 15 يوم، حيث استمر توزيعها وجمعها من تاريخ 2015/05/01 إلى غاية 2015/05/15 ولقد واجهت هذه الدراسة صعوبات تمثلت في الفترة الزمنية القصيرة، حيث كانت عملية الاسترجاع صعبة جدا سيما أن اغلب الموظفين يؤجلون ملاحا واسترجاعها لأجل طويلة.

• **المجال البشري:** إن المجال البشري لهذا البحث احتوى موظفي مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة - بمختلف درجاتهم العلمية والموزعة على جميع الأقسام الموجودة بالمؤسسة، والمذكورة في الهيكل التنظيمي المذكور سابقا مع التأكد من أنهم من بين الأطراف المستخدمين للمعلومة المحاسبية وهم مستخدمين داخليين

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم استخدام برنامج المعالجة الإحصائية (SPSS) لإجراء المعالجة اللازمة لوصف خصائص مجتمع الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اتجاهات الأفراد حول بعدي نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية، كما تم استخراج قيمة ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات أداة القياس وكذا معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين متغيري الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وخصائصه

ل للوصول إلى النتائج المرجوة لابد من تحديد مجتمع الدراسة ومعرفة خصائصه

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع إطارات وموظفي مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة - البالغ عددهم 30 موظفا ونظرا لمحدودية المجتمع فقد اتبعنا أسلوب تطبيق الأداة على جميع أفراد المجتمع، وعليه تم توزيع 30 استبانة حيث تم استرجاع 28 استبانة وذلك لعدم إرجاع استبانتين وتم قبول 28 استبانة المرجعة أي بنسبة 93% صالحة للتحليل الإحصائي.

الفرع الثاني: خصائص مجتمع الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد الدراسة، والتي على ضوئها يمكن تحديد خصائص أفراد الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم: (01-03): وصف الخصائص للمجتمع المدروس

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	19	67.8
	أنثى	09	32.2
العمر	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	08	28.5
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	12	43
	45 سنة فأكثر	08	28.5
المؤهل العلمي	بكالوريا	04	14.2
	ليسانس	16	57.2
	ماستر	08	28.6
	مهندس	00	00
عدد سنوات الخبرة	دراسات عليا	00	00
	أقل من 5 سنوات	02	7.1
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	05	17.9
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	05	17.9
الوظيفة	15 سنة فأكثر	16	57.1
	رئيس دائرة	01	3.6
	رئيس قسم	09	32.2
	رئيس مكتب	03	10.7
	محاسب	03	10.7
	مسير	02	7.1
	إطار	01	3.6
	مساعد إداري مؤهل	02	7.1
	عامل رئيسي	07	25

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر الجدول أعلاه أنه بالنسبة لمجتمع الدراسة:

1. **الجنس:** لا يتقارب الطابع الذكري والإناث حيث بلغ عدد الذكور 19 بنسبة 67,8% في حين بلغ عدد الإناث 09 بنسبة 32,2% وهذا راجع لطبيعة عمل المديرية.
2. **العمر:** توزعت أعمار المجتمع في الفئات الثلاث حيث تركزت بالدرجة الأولى في الفئة الثانية بنسبة 43% وتليها الفئتين الأولى والثالثة بنسبة متعادلة والتي قدرت ب 28,5%.
3. **المؤهل العلمي:** نجد غالبية أفراد العينة المجتمع حاصلين على شهادات جامعية حيث تركز بالدرجة الأولى الأفراد الحاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 57,2%، تليها المجموعة الثالثة وهم الأفراد الحاصلين على شهادة الماستر بنسبة 28,6% بعدها تأتي المجموعة الأولى وهي الأفراد الذين لديهم مستوى البكالوريا بنسبة 14,2% أما المجموعتين الثالثة والرابعة هي معدومة في المجتمع.
4. **عدد سنوات الخبرة:** يشير الجدول السابق إلى أن أكبر نسبة هي 57,1% تقع في الفئة الرابعة (أكثر من 15 سنة)، ثم تليها نسبة 17,9% تخص الفئة الثانية والثالثة، وتليها الفئة الأولى بنسبة 7,1% للفئة (أقل من 5 سنوات).

5. **الوظيفة:** من خلال أجوبة الموظفين نجد تعدد في الوظائف حيث بلغت 08 وظائف وحسب الجدول السابق فإن أكبر نسبة هي وظيفة رئيس قسم بنسبة 32,2% تليها وظيفة عامل رئيسي بنسبة 25% لتليها وظيفة رئيس مكتب ووظيفة محاسب بنسبة 10,7% لتأتي بعدها وظيفتي مساعد إداري مؤهل ومسير بنسبة 7,1% وأخيرا رئيس دائرة بنسبة 3,6%

المطلب الثالث: أداة الدراسة وصدقها وثباتها

في مايلي سنقوم بالتعرف على الأداة المستخدمة في هذه الدراسة وكذلك التطرق إلى الأساليب الإحصائية لها
الفرع الأول: أداة الدراسة

اعتمدنا في بحثنا هذا من خلال أدوات جمع البيانات إلى استخدام أداة الاستبيان أي "قسمة الأسئلة" والتي تعرف على أنها (استمارة بحث تضم أسئلة عن مواضيع مختلفة تتعلق بموضوع الدراسة تسلم إلى المبحوثين وتتم الإجابة عنها من طرفهم دون حضور الباحث، وفي حالة استخدامها يراعى شرط هام وهو أن يكون المبحوث يحسن القراءة والكتابة).
 ولأنه تم اختيار الاستبيان أي المقابلة غير مباشرة كأداة لدراسة، فستقدم فيما يلي المراحل التي تم فيها بناء الاستبيان وهي كالاتي:

- بناء على أسئلة الدراسة تم تحديد البيانات التي تم جمعها بواسطة استمارة الأسئلة؛
- تحديد شكل الاستمارة بطريقة لا تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين للإجابة عليها؛
- عرض استمارة الأسئلة على أساتذة من أجل التحكيم وإعطاء وملاحظاتهم وتعديلها بناء على تلك الملاحظات (أربعة أساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير محمد خيضر بسكرة)
 (الملحق رقم 2)؛

• كتابة استمارة الأسئلة في صورتها النهائية ثم مراجعتها وطبعها وأخيرا توزيعها.

أما الهدف الأساسي لهذه الاستمارة هو المساعدة على جمع البيانات المساهمة في تحقيق النتائج المتوقعة من الدراسة، وعليه قام الباحث بوضعه بغية الوصول إلى إجابة لهذه التساؤلات وعليه فقد قسم إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية والوظيفية كالجنس والعمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرات والوظيفة

القسم الثاني: تضمن هذا القسم محاور الإستبانة وعدد العبارات ككل هو 25 عبارة وقسم بدوره إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: والذي تضمن فقرات وأبعاد نظام المعلومات المحاسبية وعددها 14 عبارة.

المحور الثاني: تضمن عبارات عن نظام الرقابة الداخلية وعددها 11 عبارة.

لقد اعتمدنا على سلم ليكارت الخماسي (likert) هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس رينسيس ليكارت يستعمل في الاستبيانات وخاصة في مجال الإحصاءات ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على طبيعة ما. حيث تم توزيع الأوزان على البدائل الخمسة كما يلي:

الجدول رقم (03-02): سلم ليكارت الخماسي.

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

الفرع الثاني: صدق وثبات الأداة

حيث نستعمل معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية وتعتبر قيمته مقبولة إذا كانت 60% فأكثر.

وعليه يوضح الجدول التالي معاملات ثبات عبارات أبعاد الاستمارة.

الجدول رقم: (03-03): معاملات أداة البحث.

معامل الصدق	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	عدد العبارات
0,898	0.807	25

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه معامل الثبات لكل عبارات الاستمارة تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات محاور الدراسة بحيث قدر معامل الصدق الإجمالي للاستمارة بـ 80,7%

المبحث الثالث: عرض وتفسير النتائج

سنتناول في هذا المبحث عرض وتفسير النتائج التي توصلنا إليها لتحقيق أهداف الدراسة للإجابة على تساؤلاتها وذلك في ظل ما جاءت البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل فقرات الاستمارة التي أعدت للتعرف على تطبيق دور نظام المعلومات المحاسبية وتحديد مستوى مساهماتها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتحديد العلاقة بينهما

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

بعد القيام بإعداد الاستبيان واختيار ثباته وصدقه تم توزيعه، حيث سنقوم بمعالجة البيانات الموجودة فيه عن طريق تحليل الإجابات المستلمة من أفراد المجتمع أو العينة وبالإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS)، الذي يساعدنا في تحديد المتوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري لمختلف العبارات والمحاوّر لتحليل اتجاهات الأفراد، وقبل التطرق إلى عرض نتائج أفراد المجتمع لابد من توضيح المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الخماسي وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الخماسي

الإجابات	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
درجة السلم	5	4	3	2	1
المجالات	5 - 4.20	4.19 - 3.40	3.39 - 2.60	2.59 - 1.80	1.79 - 1

الفرع الأول: عرض نتائج أفراد المجتمع حول متغيرات الدراسة

أولا: نظام المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (03-05): إجابات الأفراد اتجاه نظام المعلومات المحاسبية

الرقم	أبعاد نظام المعلومات المحاسبية وعبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	الاتجاه العام
	أولا: الأجهزة المستخدمة				
01	إن الأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية هي أفضل ما هو متوفر.	3,70	0,992	02	موافق
02	نظام المعلومات المحاسبية يحتاج إلى برامج حديثة ومتطورة	4.21	0.786	01	موافق بشدة

03	إن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية كافية ومناسبة.	3,28	1.083	05	محايد
04	التعامل مع الأجهزة سهل ولا يحتاج إلى درجة عالية من التخصص أو المستوى التعليمي.	2,96	0.999	06	محايد
05	تقوم أجهزة معالجة البيانات المتوفرة بتغطية جميع الاحتياجات بغرض الاستفادة من نظام المعلومات.	3,66	0.877	03	موافق
06	تتوافر لدى المؤسسة قاعدة بيانات عالية الجودة تساعد على رقابة من خلال التغذية العكسية لنظام الرقابة الداخلية.	3,46	0.881	04	موافق
ثانياً - كفاءة العاملين					
07	يتمتع العاملون في نظام المعلومات بمستوى مهني يتناسب والمهام المطلوبة منهم.	3,25	0.844	03	محايد
08	وجود تنسيق بين العاملين وذلك للوفاء بمتطلباتهم وتطلعاتهم.	3,14	1,112	04	محايد
09	يتم برمجة دورات تدريبية للعاملين في نظام المعلومات لمتابعة كل ما هو جديد ومتطور.	3,89	0,737	01	موافق
10	يستطيع العاملون التعامل بسهولة مع البرامج الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية المتوفرة في المؤسسة.	3,75	0,700	02	موافق
ثالثاً: ملائمة المعلومات					
11	المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وشفافية ومتاحة لمستعملها.	3,71	0,599	01	موافق
12	توجد معلومات مالية كافية تساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية.	3,57	0,959	03	موافق
13	يتم التأكد من المعلومة قبل توزيعها.	3,67	0,818	02	موافق
14	قنوات الاتصال الموجودة تضمن للموظفين	3,28	0,937	04	محايد

				فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية.
		0,469	3,58	إجابات الأفراد تجاه نظام المعلومات المحاسبية

المصدر: : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (03-05) أعلاه نلاحظ أن هناك تنوع في إجابات أفراد عينة الدراسة وهذا حسب الاتجاه العام لعبارات القياس وذلك بالنسبة لمعظم العبارات الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية (الأجهزة المستخدمة، كفاءة العاملين، ملائمة المعلومات) وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية حيث كانت بين 3 و 4 وهذا ما يدل على موافقتهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لكفاءة العاملين على أكبر نسبة ب 3,65% بدرجة موافق، ليليها ملائمة المعلومات بنسبة 3,56% وذلك بدرجة موافق، أما بعد الأجهزة المستخدمة فحصل على متوسط حسابي بنسبة 3,55% وهذا بدرجة موافق أيضا، وعليه بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,58% وهذا بدرجة موافق أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فكانت قيمته هـ 0,469 وهذا بالنسبة لإجابات الأفراد تجاه نظام المعلومات المحاسبية.

ثانيا: نظام الرقابة الداخلية

الجدول رقم: (03-06): إجابات الأفراد تجاه نظام الرقابة الداخلية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	الاتجاه العام
15	الرقابة الداخلية ضرورية ضمن الهيكل التنظيمي بالمؤسسة.	4,17	0,547	01	موافق
16	تستخدم إدارة المؤسسة معايير علمية للرقابة الداخلية.	3,60	0,831	08	موافق
17	وجود تعليمات محددة وواضحة للرقابة الداخلية تسمح بالتحكم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة.	3,82	0,818	04	موافق
18	موافقة إدارة المؤسسة على تفعيل نظام الرقابة الداخلية.	3,66	0,83	07	موافق
19	يتم ممارسة الرقابة الداخلية بصورة دورية.	3,55	0,891	11	موافق
20	تساعد الرقابة الداخلية على انضباط العاملين في المؤسسة.	4,00	0,902	02	موافق
21	يساهم توفر وعي كاف لدى مستخدمي	3,92	0,766	03	موافق

				نظام الرقابة الداخلية في تحسين إجراءاته.	
موافق	06	1,020	3,67	يضبط نظام الرقابة الداخلية جميع تصرفات العمال وموظفي المؤسسة.	22
موافق	09	0,956	3,60	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.	23
موافق	10	0,835	3,57	في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات في نظام الرقابة الداخلية.	24
موافق	05	0,844	3,75	يفرض نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الالتزام بسياسات الإدارة.	25
		0,622	3,76	إجابات الأفراد تجاه نظام الرقابة الداخلية	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (03-06) المبين أعلاه أن اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو عبارات بُعد نظام الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3,76 الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الدالة على اختيار موافق لإجابات الأفراد في حين بلغ الانحراف المعياري 0,622.

ثالثا: إجابات الأفراد حول متغيرات الدراسة

الجدول رقم:(03-07): إجابات الأفراد اتجاه متغيرات الدراسة

الاتجاه العام	الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متغيرات الدراسة وعبارات القياس
موافق	02	0,469	3,58	إجابات الأفراد تجاه نظام المعلومات المحاسبية
موافق	01	0,622	3,76	إجابات الأفراد تجاه نظام الرقابة الداخلية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-07) المبين أعلاه اتجاهات مجتمع الدراسة إيجابية نحو متغيرات الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 3,58 لمتغير الدراسة المستقل نظام المعلومات المحاسبية في حين بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع نظام الرقابة الداخلية قيمة 3,76 وللذان يقعان في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي الدالة على اختيار موافق لإجابات الأفراد.

وهي دلالة إيجابية لاتجاهات أفراد المجتمع لمتغيرات الدراسة وهذا بانحراف معياري لكل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية بنسبة 0,469 و 0,622 على التوالي.

الفرع الثاني: تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة.

لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والتي شكلت في الأساس مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأجهزة المستخدمة ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

ولمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي:
الجدول رقم: (03-08): علاقة الارتباط بين بين الأجهزة المستخدمة ونظام الرقابة الداخلية

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
الأجهزة المستخدمة	0,130	0,510	لا توجد علاقة
نظام الرقابة الداخلية			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,510 أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 وهي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأجهزة المستخدمة ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 0,130.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاءة العاملين ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

والجدول التالي يبين نتيجة علاقة الارتباط بين كفاءة العاملين ونظام الرقابة الداخلية
الجدول رقم: (03-09): علاقة الارتباط بين كفاءة العاملين ونظام الرقابة الداخلية

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
كفاءة العاملين	0,176	0,370	لا توجد علاقة
نظام الرقابة الداخلية			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج PSS0S.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0,370 أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 وهي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة العاملين ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة 0,05 حيث بلغ معامل الارتباط لبيرسون 0,176.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات ونظام الرقابة الداخلية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$.

والجدول التالي يبين نتيجة علاقة الارتباط بين ملاءمة المعلومات ونظام الرقابة الداخلية

الجدول رقم:(03-10):علاقة الارتباط بين ملاءمة المعلومات ونظام الرقابة الداخلية

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
ملاءمة المعلومات	0,575	0,001	توجد علاقة
نظام الرقابة الداخلية			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,001 أقل من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة، وهي أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات ونظام الرقابة الداخلية وهذا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ حيث بلغ معامل الارتباط 0,575

رابعاً: اختبار الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر وحدة خنشة.

ولمعرفة صحة الفرضية من عدمها ارتأينا أن نعتمد على معامل الارتباط بيرسون المبين في الجدول التالي:

جدول رقم:(03-11): علاقة الارتباط بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية

البيان	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	تفسير الدلالة
نظام المعلومات المحاسبية	0,386	0,042	توجد علاقة
نظام الرقابة الداخلية			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية 0,042 أقل من مستوى الدلالة 0,05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة، وهي أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وهذا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ حيث بلغ معامل الارتباط 0,386

الجدول رقم: (03-12): مصفوفة الارتباط (ارتباط بيرسون)

المحاور		الأجهزة المستخدمة	كفاءة العاملين	ملاءمة المعلومات	نظام الرقابة الداخلية	نظام المعلومات المحاسبية
الأجهزة المستخدمة	Corrélation de Pearson	1	0,292	0,429*	0,130	0,773**
	Sig. (bilatérale)		0,131	0,023	0,510	0,000
	N	28	28	28	28	28
كفاءة العاملين	Corrélation de Pearson	0,292	1	0,516**	0,176	0,720**
	Sig. (bilatérale)	0,131		0,005	0,370	0,000
	N	28	28	28	28	28
ملاءمة المعلومات	Corrélation de Pearson	0,429*	0,516**	1	0,575**	0,840**
	Sig. (bilatérale)	0,023	0,005		0,001	0,000
	N	28	28	28	28	28
نظام الرقابة الداخلية	Corrélation de Pearson	0,130	0,176	0,575**	1	0,386*
	Sig. (bilatérale)	0,510	0,370	,001		0,043
	N	28	28	28	28	28
نظام المعلومات المحاسبية	Corrélation de Pearson	0,773**	0,720**	0,840**	0,386*	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,000	0,000	0,043	
	N	28	28	28	28	28

الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية * 0,01

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

المطلب الثاني: تفسير النتائج

الهدف من هذه الدراسة هو تبيان العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وطرح مجموعة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات تتعلق بطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوصلت إلى حصيلة من النتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابات عن تساؤلاتها المطروحة وقبل تفسير هذه النتائج سوف نقوم بعرض بعض النتائج المتعلقة بوصف أفراد المجتمع

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بالقسم الأول (وصف أفراد المجتمع)

• إن أفراد العينة ذكور عددهم (19) ما نسبته 67.8% من إجمالي أفراد الدراسة وهم الفئة الأكبر في مجتمع الدراسة.

• إن (12) من أفراد المجتمع يمثلون ما نسبته 43% من إجمالي أفراد العينة والتي انحصرت في الفئة الثانية (من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة) في حين الفئتين الأولى (من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة) والفئة الثالثة (45 سنة فأكثر) وهو ما يوحي إلى بأن الموظفين في مجالات عمرية مختلفة.

• إن المؤهلين علميا معظمهم حاصلين على شهادات جامعية وعددهم (24) بنسبة 85,8% من إجمالي أفراد الدراسة وهذا يدل أن المؤسسة تملك مؤهل علمي جيد لمجتمع الدراسة.

• إن (16) فردا يمثلون نسبة 57,1% من إجمالي أفراد الدراسة لديه خبرة أكثر من 15 سنة وهذا ما يساهم في حسن سير العمل في المؤسسة.

• تتعدد الوظائف لدى موظفي المديرية من خلال الأجيوية

إن عامل الجنس والمؤهل العلمي والخبرة وكذا الوظيفة كلها مؤشرات إيجابية للمؤسسة توجي بحجم المعارف والخبرات المتراكمة لدى الأفراد مما يشجع ويحفز على تقاسم المعارف والخبرات وتبادل الدروس المستفادة من تجاربهم وكذا يساهم على حسن سير نشاطها، وخاصة أن المؤسسة التي تمت فيها الدراسة يساعدها في التفوق على المؤسسات المنافسة وتحسين نظامها الإداري من خلال الخبرات العالية لديها بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المؤشرات هي إيجابية للدراسة حيث تساهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة تمثل الواقع للظاهرة المدروسة لوعي أفراد العينة بما يصرحون به

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بالقسم الثاني (أسئلة الدراسة)

تنقسم الدراسة في القسم الثاني إلى محورين الأول يتعلق بالمتغير المستقل والثاني بالمتغير التابع وسنعرض نتائج أسئلة الدراسة كالتالي:

1 -النتائج المتعلقة بالمحور الأول(عبارات نظام المعلومات المحاسبية)

بالاعتماد على ما تم التطرق إليه في الجزء النظري، سنحاول إسقاطه على نطاق مؤسسة اتصالات الجزائر-خنشلة- ومعرفة مدى إسهاماتها في تحقيق أهدافها وعليه تنصب الأجهزة المستخدمة وكفاءة العاملين وملائمة المعلومات المقدمة في المؤسسة على أنشطتها وفعاليتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها للحصول على أفضل النتائج، ويتم ذلك من خلال:

- توفير أفضل الأجهزة التي تستخدم في نظام المعلومات المحاسبية كونها كافية وسهلة الاستخدام
- توفير قاعدة لمعالجة البيانات ذات جودة عالية
- وجود موظفين ذوي كفاءة تتناسب والأجهزة المستخدمة وكذلك برمجة دورات تدريبية لهم
- توفير معلومات كافية وذات مصداقية وشفافية ووجود قنوات اتصال لنقل المعلومة في صورتها الحقيقية

2 -النتائج المتعلقة بالمحور الثاني (عبارات نظام الرقابة الداخلية)

نستنتج من خلال هذا المحور أن:

- المؤسسة محل الدراسة تطبق نظام رقابي بشكل فعال لتحقيق أهدافها المسطرة.
- ملائمة النظام مع المخاطر التي تواجهها المؤسسة ومواجهتها وإيجاد حلول لها.
- يقوم النظام بالفرض على الموظفين الإلتزام بالسياسات التي يقوم بوضعها وهذا يساعد المؤسسة على الوصول إلى أهداف ذات نسبة كبيرة وذلك من خلال عدم الإخلال بالإجراءات المتبعة داخل المؤسسة.

3 -نتائج علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة:

نجد أن هناك علاقة ارتباط تامة بين كل من الأجهزة المستخدمة وكفاءة العاملين وملائمة المعلومات مع نظام المعلومات المحاسبية أي ارتباط موجب وقوي كما يوضحه جدول مصفوفة الارتباط أعلاه.

نجد أيضا أن هناك علاقة ارتباط بين نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وبين نظام الرقابة الداخلية وملائمة المعلومات وهي علاقة ارتباط قوية.

أما العلاقة بين كل من الأجهزة المستخدمة وكفاءة العاملين فلا توجد علاقة ، ويمكن أن ترجع هذه العلاقة إلى:

- عدم كفاءة المستجوبين أو موظفي المؤسسة بموضوع ومتغيرات الدراسة.
- عدم مسابرة وتكليف متغيرات الدراسة بالبيئة الجزائرية وكذا المؤسسات العمومية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة وهي مديرية اتصالات الجزائر - خنشلة - من خلال التطرق إلى نشأتها، وهيكلها التنظيمي وأهم نشاطاتها وأهدافها، واعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة من موظفي وإطارات الإدارة، وتضمنت الاستمارة محورين أساسيين هما: نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية ، وعند استرجاع الاستمارة قمنا بتفريغها وتحليل بياناتها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS ، وقد قمنا بحساب النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، ومعامل الارتباط بيرسون من أجل تحليل إجابات أفراد العينة وتفسيرها للإجابة على إشكالية الدراسة وتحديد دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وقد توصلنا إلى أنها توجد علاقة ارتباط بين المتغيرين وهي علاقة نسبية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة، تتمثل هذه العلاقة وفق دراستنا في متغيرات أخرى لم نتطرق إليه في هذه الدراسة لكنها موجودة ضمناً داخل القوانين الرسمية للمؤسسات العمومية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ومحاولة معالجة إشكالية الدراسة تطرقنا إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تم في الفصلين النظريين محاولة الإلمام بمختلف جوانب نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية ومن ثم إسقاط الدراسة الميدانية في مديرية اتصالات الجزائر -خنشلة- للتعرف على مدى دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية حيث تم إعداد استبانة تتناول عبارات حول متغيري الدراسة قمنا بتوزيعها على موظفي المديرية، وعليه تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات والمتمثلة في:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا تم التوصل إلى بعض النتائج منها:

- 1 -تحقق الأجهزة المستخدمة الغايات المنشودة من نظام المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب.
- 2 -هناك استجابة عالية للعاملين بالمؤسسة على فهم نظام المعلومات المحاسبية مما يساهم في سهولة تعاملهم مع النظام .
- 3 -تساعد الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسة على زيادة معرفتهم ومسايرتهم للتطورات التي قد تحدث على مستوى نظام المعلومات المحاسبية.
- 4 -تساهم المعلومات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية من خلال صدقها.
- 5 -نظام الرقابة السليم يسمح للمسؤولين التحكم في نشاطات المؤسسة والحفاظ على أصولها.
- 6 -يتم ممارسة الرقابة الداخلية من طرف عمال يتمتعون بالكفاءة العالية.
- 7 -الالتزام العمال بوظائفهم والمسؤوليات المسندة إليهم عند وجود نظام رقابة فعال في المؤسسة.

توصيات الدراسة

ومن خلال لما تم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسة، لابد من تقديم مجموعة من التوصيات والتي من شأنها الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية، والتي بدورها تقوم بالمساهمة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والتي نذكر منها:

- 1 -مواكبة أحدث التطورات في نظم المعلومات المحاسبية الآلية بما ينعكس إيجابا على نظام الرقابة الداخلية.
- 2 -لابد من استخدام أحدث البرامج في نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل على ضبط عملية الإدخال والمعالجة والاسترجاع للمعلومات.
- 3 -لا بد من تدريب كافة الموظفين على فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

- 4 - الإهتمام بالمعلومات الملائمة في إتخاذ القرارات اللازمة
- 5 - ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات نظام المعلومات المحاسبية وكذا الرقابة الداخلية والاهتمام بهما.
- 6 - التأكد من أن الرقابة الداخلية يتم ممارستها بشكل فوري وفعال.
- 7 - لا بد على المؤسسات العمومية أو الخاصة الاهتمام بالباحث ومساعدته في إجراء الدراسة الميدانية .

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا وجدنا أن هناك قضايا تخص موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية وعلاقته بنظام الرقابة الداخلية، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء والبحث والمناقشة مستقبلا مثل:

التطرق إلى موضوع: نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة ومساهمتها في تطوير نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب بالعربية

1. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009.
2. أحمد حسين أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية) ،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
3. أحمد حلمي جمعة، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2007.
4. أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
5. ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الدبسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
6. ايمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الادارية، دار الصفاء، عمان، 2004.
7. إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2012.
8. ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
9. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2011.
10. حمدي أبو النور السيد عويس، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011.
11. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1998.
12. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
13. ربحي مصطفى عليان، إقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، 2010.
14. زياد عبد لحليم الذيبية، وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر، عمان، 2011.
15. ساعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

16. ستيفن أ. موسكوف، مارك ج سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات (مفاهيم وتطبيقات)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
17. السيد عبد المقصود ديبان، وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، 2005.
18. سيد محمد جاب الله، نظم المعلومات الادارية، مصر، 2013.
19. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2006.
20. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
21. عبد اللاه إبراهيم الفقي، نظم المعلومات المحاسبية ودعم اتخاذ القرار، دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن، 2012.
22. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2006.
23. عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2011.
24. عطا الله سويلم الحسيان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، دار اليا، للنشر، عمان، 2009.
25. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2006.
26. فتحي رزق السوافيري، وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
27. كمال الدين الدهراوي، نظم العلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
28. محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.
29. محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
30. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
31. محمد يوسف جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان الأردن، 2000.
32. محمد يوسف حفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
33. نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2014.

34. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- ثانياً: المذكرات والأطروحات
35. أحمد عبد الهادي شبير ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
36. أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
37. بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعملية المخزون داخل المؤسسة (دراسة ميدانية بمؤسسة الهضاب العليا)، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
38. حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
39. خالد عمر كحلوت، مدى التزام مدقي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
40. خالد هاني الحسيني، مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية (دراسة حالة على شركات المساهمة العامة والخاصة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
41. سعد بن البار، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية (دراسة حالة مؤسسة الأقمشة الصناعية TINDAL-المسيلة_)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
42. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجستير)، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.
43. سليمان حكيم، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
44. سهام كردودي، المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية (دراسة عينة من المؤسسات الصيدلانية، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

45. عدنان محمد قاعد، دراسة وتقييم نظام المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في محافظات غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
46. عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
47. علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
48. عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة (دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات، مقبوضات")، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007.
49. منصور رقية، دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.
50. هدى جاب الله، دور محاسبة التكاليف في دعم نظام المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

ثالثا: المقالات

51. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية (مجلة العلوم الإنسانية)، جامعة محمد خيضر، العدد 1، بسكرة، 2001
- رابعا: الكتب بالأجنبية

52. J. raffegau، P.dufils، r.gonzalez، **audit et contrôle des comtes**، Publi، Union، Paris، 1979.
- 53.R. berien et j. sencal، **contrôle interne et vérification**، Preportaine، JNC، Canada، 1984.

الملاحق



استبانة البحث

الأخ الفاضل ...، الأخت الفاضلة....،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستبانة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالاً للحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية - تخصص: فحص محاسبي بعنوان:

" دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية "

دراسة حالة: مؤسسة إتصالات الجزائر- خنشلة -

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عناصر نظام المعلومات المحاسبية على نظام الرقابة الداخلية ، ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم ، لذلك نهيىب بكم أن تولوا هذه الإستبانة اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الطالبة:

أحلام لشخب

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع إشارة (X) أمام العبارة الصحيحة

1 الجنس:

ذكر أنثى

2 العمر:

من 25 إلى أقل من 35 سنة

من 35 إلى أقل من 45 سنة

45 سنة فأكثر

3 المؤهل العلمي:

بكالوريا ليسانس ماجستير

مهندس دراسات عليا

4 عدد سنوات الخبرات:

أقل من 5 سنوات من 05 إلى أقل من 10 سنة

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

الوظيفة:

القسم الثاني: محاور الإستبانة

المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبية

الرجاء وضع إشارة (X) تحت الاختيار المناسب:

الرقم	أبعاد نظام المعلومات المحاسبية وعبارات القياس	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا بشدة
	أولاً: الأجهزة المستخدمة:					
1	إن الأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية هي أفضل ما هو متوفر.					
2	نظام المعلومات المحاسبية يحتاج إلى برامج حديثة ومتطورة					
3	إن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية كافية ومناسبة.					
4	التعامل مع الأجهزة سهل ولا يحتاج إلى درجة عالية من التخصص أو المستوى التعليمي.					
5	تقوم أجهزة معالجة البيانات المتوفرة بتغطية جميع الاحتياجات بغرض الاستفادة من نظام المعلومات.					

الرقم	أبعاد نظام المعلومات المحاسبية وعبارات القياس	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا بشدة
6	تتوافر لدى المؤسسة قاعدة بيانات عالية الجودة تساعد على رقابة من خلال التغذية العكسية لنظام الرقابة الداخلية.					
ثانياً - كفاءة العاملين						
7	يتمتع العاملون في نظام المعلومات بمستوى مهني يتناسب والمهام المطلوبة منهم.					
8	وجود تنسيق بين العاملين وذلك للوفاء بمتطلباتهم وتطلعاتهم.					
9	يتم برمجة دورات تدريبية للعاملين في نظام المعلومات لمتابعة كل ما هو جديد ومتطور.					
10	يستطيع العاملون التعامل بسهولة مع البرامج الخاصة بنظام المعلومات المحاسبية المتوفرة في المؤسسة.					
ثالثاً: ملاءمة المعلومات						
11	المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وشفافية ومتاحة لمستعمليها.					
12	توجد معلومات مالية كافية تساهم في تحسين نظام المعلومات المحاسبية.					
13	يتم التأكد من المعلومة قبل توزيعها					
14	قنوات الاتصال الموجودة تضمن للموظفين فهم السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية.					

المحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية:

الرجاء وضع إشارة (X) تحت الاختيار المناسب:

الرقم	العبارات	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
15	الرقابة الداخلية ضرورية ضمن الهيكل التنظيمي بالمؤسسة.					
16	تستخدم إدارة المؤسسة معايير علمية للرقابة الداخلية.					
17	وجود تعليمات محددة وواضحة للرقابة الداخلية تسمح بالتحكم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة.					
18	موافقة إدارة المؤسسة على تفعيل نظام الرقابة الداخلية.					
19	يتم ممارسة الرقابة الداخلية بصورة دورية.					
20	تساعد الرقابة الداخلية على انضباط العاملين في المؤسسة.					
21	يساهم توفر وعي كاف لدى مستخدمي نظام الرقابة الداخلية في تحسين إجراءاته.					
22	يضبط نظام الرقابة الداخلية جميع تصرفات العمال وموظفي المؤسسة.					
23	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.					
24	في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات في نظام الرقابة الداخلية.					
25	يفرض نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الالتزام بسياسات الإدارة.					

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الملحق رقم: (02)

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة.

الرقم	الأستاذ(ة)
1	محمد قريشي
2	محمد شنشونة
3	إسماعيل جوامع
3	محمد رمزي جودي